الأمم المتحدة



مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٢٨**

الاثنين، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فاسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيدة تينكوبا
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونهوا
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد تريسمان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2006/728)

06-52551 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2006/728)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصّل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برونك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصّل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن السودان، الوثيقة S/2006/728.

وفي هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام للسودان، ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان. وأعطي الكلمة الآن للسيد برونك.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): قبل نصف سنة، قدمت للمجلس آخر إحاطة لي، في آذار/مارس (انظر S/PV.5392). وقلت آنذاك إن تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب يسير على الطريق الصحيح. وهو لا يزال على هذا الطريق حتى الآن. ومع ذلك، فالرحلة محفوفة بالعثرات، ومن الممكن أن يخرج القطار عن مساره بكل سهولة. إن السلام هش، وهوة الثقة بين الشمال والجنوب آخذة في الاتساع.

ويسرني أن أبلغ المجلس أن بعثة الأمم المتحدة في السودان أُكملت ما يناهز ١٠٠ في المائة – أي ٩٩ في المائة على وجه الدقة – من انتشارها جنوب السودان. لقد أوفينا بولايتنا في شرق السودان وسحبنا القوات من المنطقة. وقدمت السلطات تأكيدات بأن جهود الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والإنمائي ستتواصل بلا عوائق.

وانسحاب الأمم المتحدة من الشرق بعث بإشارة قوية إلى شعب السودان بأن الأمم المتحدة أتت إلى شرق السودان بناء على دعوة من الحكومة، وأنجزت مهمتها ثم رحلت. ولم يكن لديها جدول أعمال خفي للاحتلال أو الاستعمار، الأمر الذي يكثر الكلام عنه حاليا حول الأمم المتحدة بشأن أجزاء أخرى من البلد.

وما زلنا نرصد المحادثات التي تتوسط فيها إريتريا بين الحكومة السودانية والجبهة الشرقية، والتي بدأت، أخيرا، في أسمرا قبل ثلاثة أشهر. وهذه المحادثات تجري بدون الأمم المتحدة، وبدون أطراف أخرى كمراقبين دوليين. وهي تختلف عن المحادثات الجارية في نيفاشا بين الشمال والجنوب، ومحادثات دارفور الجارية في أبوجا، ولكن الأطراف يحق لها، وتستحق فرصة، محاولة التوصل إلى اتفاق بمفردها. وقد أبلغتنا أنها بانتظار التوقيع على اتفاق قبل بداية شهر رمضان، وهذا يعني في القريب العاجل.

ومع ذلك، ثمة شواغل ما زالت باقية: عدم التماثل في المحادثات بين حكومة السودان القوية، والجبهة الشرقية الضعيفة، واحتمال قطع الاتصال بين زعماء الجبهة الشرقية والجماهير المناصرة لها في الميدان. وعلاوة على ذلك، لا يجوز أن تتخذ المحادثات شكل مفاوضات تجري بين حكومة

السودان وحكومة إريتريا بشأن الشعب في الشرق ولكن في غيابه. فاشتراكه الحقيقي مسألة أساسية لضمان استعادة الأمن، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع.

وبالنسبة للجنوب ذاته، لا يزال تنفيذ اتفاق السلام الشامل يمضي في مساره، وإن كان بوتيرة بطيئة. وحكومة جنوب السودان التي ما برحت تعمل جاهدة، بمواردها المحدودة، من أجل تحويل جنوب السودان من منطقة مزّقتها الحرب إلى منطقة ذات إدارة فعالة، أنجزت عملا طيبا. فالجمعية التشريعية في جنوب السودان تجتمع بصفة منتظمة، وتشكل محفلا للنقاش الصحي والمساءلة. وقام الرئيس كير بإعادة تشكيل مجلس وزرائه وإدارته، بغية النهوض بالحكم الرشيد ومكافحة الفساد. وتمثّل خطة عمله الأخيرة ذات الـ ٢٠٠ يوم، جهدا شجاعا يستهدف خلق ثقافة في الخدمة العامة تتسم بتوجه عملي وتضع احتياجات الشعب في المقدمة. وشجعت البيئة السياسية وجود وسائط إعلام حرة نسبيا. وبالتعاون مع حكومة جنوب السودان بدأ بث راديو المراية التابع للأمم المتحدة، في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وهو يحظى بتقدير كبير في مختلف أنحاء جنوب السودان.

وتظل اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار تشكّل حجر الزاوية في اتفاق السلام. وهذه اللجنة التي ترأسها الأمم المتحدة هي أفضل مؤسسة تؤدي وظائفها في اتفاق السلام الشامل. وعملية إعادة نشر القوات تمضي في مسارها. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، سيلزم سحب جميع القوات المسلحة السودانية من الجنوب. ولا أرى سببا يدعوني إلى توقع عدم حدوث ذلك. إلاّ أن وجود ما يسمى جماعات مسلحة أخرى يشكّل نوعا من التهديد. ولجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى، المتوخاة في اتفاق السلام الشامل، بدأت تجتمع، إلاّ أن حالة الادماج الفعلي لهذه الجماعات وتشكيلتها ومواقعها ما زال يلفّها الغموض. وفي عدد من المناطق في الجنوب، رفض قادة الحركة البديلة السابقة، قوات دفاع جنوب السودان، التقيد بإعلان جوبا المشترك، الذي اعتمد في وقت سابق من هذا العام، والذي ينص على إدماج هذه القوات في الجيش الشعبي لتحرير السودان. والكثيرون في الجنوب تساورهم الشكوك في أن الشمال ما زال يدعم هؤلاء القادة بغية زعزعة استقرار الجنوب، والسيطرة على المناطق المتنازع عليها، وحقول النفط، وإثارة بلبلة بشأن الحدود.

وقبل ستة أشهر، سلّطت الضوء على العوامل الكامنة وراء العنف المستمر في الجنوب. ولم يتناقص العنف منذ ذلك التاريخ. بل على النقيض من ذلك، كان علينا أن نتعامل معه في كل أنحاء جنوب السودان – من صراعات قبلية ومنازعات على الأرض والمياه، ونهب المواشي، ووفرة السلاح، وقتال بين السكان المقيمين والبدو، والبطالة والجرائم بين الشباب، وانعدام الانضباط بين الجنود الذين لم تدفع أجورهم، إضافة إلى وجود الجماعات المسلحة الأخرى وجيش الرب للمقاومة. غير أن تواجدنا في جنوب السودان قد ساعدنا. وبالتعاون مع حكومة جنوب السودان، تمكنت قواتنا العسكرية إلى جانب العناصر الإنسانية والمدنية في البعثة، من منع التصعيد. ولذا، فإن سحب أية قوات وتحويلها إلى جزء آخر في السودان، ستكون له عواقب على السلم في جنوب السودان. وينبغي ألا يطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان، وهي تعمل بمثابة حارس الليل، أن تحزم حقائبها وتمضي إلى مكان آخر بعد الظهر.

وفي الوقت ذاته، ثمة حاجة إلى المساعدة الدولية في إصلاح القطاع الأمني. ويتخلف تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة وتدريبها تخلفا كبيرا عن الموعد المحدد. وهناك تصاعد في حالات انعدام الانضباط في صفوف قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وثمة حاجة ماسة لأن تعمل المساعدة الدولية الوافدة من عدد من البلدان، والتي لا تندرج

ضمن ولايتي التابعة للأمم المتحدة، على تدريب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجعلها جيشا محترفا وديمقراطيا.

ولا يزال جنوب السودان بحاجة ماسة إلى إعادة الإعمار والمساعدات الإنمائية. وحمل انعدام المرافق الأساسية كالماء والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم الناس الآن على التساؤل عن الفارق الذي أحدثه السلام في حياتهم وحياة أطفالهم. ولقد أُحرز بعض التقدم. وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من هذا العام، تمت إزالة الألغام من طرق يزيد طولها على ٣٠٠ كيلومتر وجرى إصلاحها. وقدمت حملة اليونيسيف ''اذهبوا إلى المدارس'' لوازم مدرسية إلى ١,٦ مليون تلميذ من جنوب السودان. بيد أن التغطية تتوقف عند نصف التمويل فحسب لمتطلبات هذا العام كما قدمناها في خطة عملنا. ويؤثر ذلك أيضا على قدرتنا على توفير خدمات إلى العائدين من اللاجئين والمشردين. ولقد عاد ما يقدر بحوالي ٠٠٠ ١٦٠ شخص بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه من هذا العام. ومع اقتراب نهاية موسم الأمطار، ستمس حاجة أعداد كبيرة من العائدين إلى الخدمات الأساسية. وسنحتاج في السنة القادمة إلى المزيد من المبالغ المالية للإغاثة والعودة وإعادة الإعمار والتنمية. ولا يزال الناس يعانون من الفقر في جنوب السودان بطريقة تدمي القلوب.

وأداء حزب المؤتمر الوطني داخل حكومة الوحدة الوطنية لا يثلج الصدر. ولقد قبل حزب المؤتمر الوطني اتفاق السلام الشامل نصا، ولكن يبدو أن الحزب يتجاهل روح الاتفاق. ويواصل الحزب تعطيل حركة كل المؤسسات الحيوية لاتفاق السلام الشامل ولم يقبل بالحركة الشعبية لتحرير السودان بوصفها شريكا على قدم المساواة. وأحدثت عزلة وزراء الحركة الشعبية لتحرير السودان الذين يشكلون جزءا من حكومة الوحدة الوطنية اختلالا في التوازن داخل الحكومة مما دفع بجزء من ولايتنا ألا وهو ''جعل حكومة الوحدة جذابة'' إلى مصاف الأحلام البعيدة المنال. ولقد أسفر أيضا اختلال التوازن ذاك عن وضع كل قضية هامة في المؤخرة.

ولقد كانت لدينا توقعات كبيرة بشأن اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار التي طال انتظارها، والتي تحولت إلى محفل يتعين أن يسوي قضية واحدة من القضايا التي قدمتها اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، وذلك من دواعي إحساسنا بخيبة أمل. وبدلا من العمل كهيئة سياسية تعمل على حل المسائل السياسية، أصبحت اللجنة ناديا تشريعيا يحافظ على الوضع الراهن. ولقد عملت كأمانة محضة تدفع بكل قضية خلافية باتجاه الرئاسة حيث النتائج واحدة.

ولم يُحرز أي تقدم بشأن قضية أبيي. ونتيجة لذلك تبقى أبيي خالية من أية هياكل للحكم مما يترك الشعب بدون أية خدمات رسمية للشرطة أو الصرف الصحي العام أو الصحة. وتشكل أبيي أفضل قضية اختبار لتنفيذ اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار.

وفي المجال الرئيسي للنفط، يتواصل اختلاف الأطراف على الوضع القانوني للجنة الوطنية للنفط. وتفتقر حسابات عائدات النفط وتوزيعها فيما بعد إلى الشفافية المطلوبة لضمان العدالة والدقة.

ولا تزال مسألة رسم الحدود بين الشمال والجنوب بلا حل. ويتعين على لجنة الحدود أن تضطلع بأي عمل جوهري. وهذه المهمة ملحة لأن الافتقار إلى حدود محددة بطريقة واضحة تترتب عليه نتائج بالنسبة لنشر القوات وتوزيع عائدات النفط وتشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة والانتخابات والإصلاح في نهاية الأمر.

ويمثل التقدم المحرز في المحادثات بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة سببا يبعث على الأمل. ولقد وافق جيش الرب على تجميع قواته – اتضح أنها أكبر بكثير مما كنا نتوقع – في مناطق التجمع في جنوب السودان. وإذا استمر توقف القتال، يمكن أن يحل السلام في شمال أوغندا وسيعم تأثير ذلك على كل المنطقة، بما فيها السودان.

وتواصل الهياكل الأمنية للدولة في شمال السودان مضايقة وتخويف أي معارضة للحكومة. واتخذت إجراءات صارمة لتضييق الحريات السياسية في البلد، باستخدام أساليب البطش ضد التظاهرات السلمية التي تقوم بها المعارضة وضد المدنيين الذين يحتجون على سياسات الحكومة. ولم تتراجع انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما تلك التي ترتكبها قوات الأمن التابعة للدولة. ولم يحرز أي تقدم في مواءمة قوانين الأمن الوطنية مع الدستور الجديد.

وكما ذكرت خلال إحاطتي الإعلامية السابقة، لقد أشدت بقرار محافظ الخرطوم بوقف جميع عمليات النقل القسرية من مخيمات النازحين داخليا في المناطق المحيطة بالخرطوم. ويسرني أن أعلن أن المحافظ التزم بقراره. بيد أن السلطات بدأت الشهر الماضي في ولاية الجزيرة المجاورة بهدم المنازل في مجتمع محلي كبير في مخيم دار السلام، مستخدمة قوة كاسحة. وجرى قسر آلاف الأسر على الانتقال إلى أماكن تفتقر إلى الخدمات الأساسية. وتشكل هذه المعاملة اللاإنسانية انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وهي أقل بكثير مما كان متوقعا بعد اعتماد الدستور الجديد.

وأشعر بالجزع إزاء عملية اختطاف السيد محمد طه، رئيس تحرير جريدة الوفاق السودانية، وقطع رأسه مؤخرا في الخرطوم. ولقد أعلنت القاعدة عن مسؤوليتها عن هذا القتل الوحشي. وسواء أكان ذلك صحيحا أم لا، فان أسلوب الإعدام غريب على الحكومة السودانية وهو يشير إلى وجود يد أجنبية. وتلقى مزيد من الصحفيين تهديدات مماثلة. ويمثل ذلك هجوما على حرية التعبير. ويمكن أن تعكس هذه الجريمة الشائنة مسار أي تقدم تم إحرازه في تحرير وسائط الإعلام من خلال الرقابة الذاتية الإجبارية. وسيشكل ذلك تراجعا. ومنذ اعتماد الدستور في منتصف عام ٢٠٠٥، أصبحت الصحافة السودانية أكثر تنوعا وسرعة خاطر من الناحية السياسية، باستخدام حقوقها وحرياتها كما ينبغي في بلد يسعى إلى الديمقراطية.

وخلال زيارتي الأخيرة نوهت بالحكومة على إبرامها اتفاق مركز القوات. بيد أني حذرت من أن تنفيذ الاتفاق سيبين نجاحه أو إخفاقه. ولست متأكدا الآن من ذلك بعد. وتواصل السلطات إلقاء القبض على الأفراد الوطنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وجرت مؤخرا معاملة موظفين دوليين بفظاظة وألقي القبض عليهما. ورفضت الحكومة السماح بأي بث لإذاعة الأمم المتحدة في شمال السودان بما في ذلك دارفور. ولقد حُددت إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى أبيي. والتأخيرات المتعمدة – التي تستمر غالبا لفترة تربو على ثمانية أشهر – في تخليص معدات ذات أهمية حاسمة من الجمارك في مطار الخرطوم تؤثر تأثيرا شديدا على عملياتنا. ولم يُسمح لمراقبينا بالوصول الكامل إلى مرافق الاعتقال، وبالأخص تلك التي يديرها أمن الدولة. وعموما، فكل هذا يعرقل العمل الذي أسنده إلينا اتفاق السلام الشامل، الذي وقّعته الحكومة، ويمثل انتهاكا لاتفاق مركز القوات.

أنتقل الآن إلى الحالة في دارفور. فعمر اتفاق سلام دارفور لم يتجاوز أربعة أشهر، إلا أنه يكاد يكون في عداد الأموات، ولا بد من إدخاله غرفة العناية المكثفة.

إنه اتفاق جيد. فمحادثات السلام تمخضت عن نص متوازن يقع في منطقة وسط بين المواقف المتشددة للحكومة

وحركات التمرد. ولو كانت المفاوضات قد استمرت عاما آخر، ما اختلفت النتيجة في كثير أو قليل. وإدراكا للأمر ولو متأخرا، ربما كان ينبغي أن نتيح فرصة أطول – لا للتوصل إلى اتفاق أفضل، بل لإشراك الأطراف كافة. فالاتفاق لم يوقعه سوى الحكومة وفصيل ميني ميناوي من جيش تحرير السودان. وفصيل عبد الواحد لم يوقع الاتفاق، وكان ينبغي له أن يفعل ذلك. لقد أخطأوا، غير أنهم اتخذوا قرارا سياسيا بالابتعاد. وهذا لا يعني أنهم أصبحوا إرهابيين . فجماعة عبد الواحد، ومعظم أبنائها من الفور، وهي أكبر القبائل الأفريقية في دارفور، آثرت أن تنتحي جانبا، وإن لم تتحول إلى القتال. لقد حافظت على الاتفاق السابق الذي وقعت عليه، ولذلك، علينا أن نشركها. هذا هو الشرط الأول لإحياء اتفاق سلام دارفور.

وبعد التوقيع على اتفاق سلام دارفور، استُبعدت الأطراف التي لم توقّعه من المؤسسات، وخاصة لجنة وقف إطلاق النار. وكان هذا خطأ، كذلك. فقد قيل لهم: وقّعوا أولا، ثم شاركوا في المحادثات. وأدى ذلك إلى زيادة انقسام حركات المتمردين. فهناك الآن ما بين خمس إلى سبع مجموعات مختلفة، بما في ذلك جبهة الخلاص الوطني، التي شنت هجوما في غرب كردفان في تموز/يوليه. وقد شجبنا ذلك الهجوم. وللأسف، فقد اتخذته الحكومة ذريعة لشن هجمات وغارات جوية مستمرة بحجة حماية السكان المدنيين. ومع ذلك، فهو انتهاك صارخ لاتفاق سلام دارفور. والأمر يحتاج إلى هدنة. وهذا هو الشرط الثاني لإحياء ذلك الاتفاق. ويمكن لميني ميناوي أن يقوم بدور، ربما، من خلال الوساطة بين حلفائه الحاليين والسابقين بغية إحلال السلام على الأرض في نهاية المطاف.

ومنذ التوقيع على اتفاق سلام دارفور، انتُهك الاتفاق مرارا وتكرارا. وازداد العنف بعد التوقيع عليه. وكثيرا ما يستخدم الاغتصاب كأداة لبث الرعب، بل إن تلك الحالات في ازدياد أيضا. والمهاجمون لا تأخذهم شفقة إزاء النساء والأطفال. وتتعرض القرى للهجوم والقصف في منتصف الليل. وتستخدم مروحيات بيضاء في دعم العمليات الهجومية التي تشنها القوات المسلحة السودانية. وحرية الحركة للعاملين في المجال الإنساني وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة مقيدة بشدة، بينما ازدادت حدة العنف ضدهم. وقد قُتل ١٢ منهم خلال الشهرين الأخيرين تحديدا. والموقف داخل المخيمات وحولها ما زال محفوفا بالمخاطر، وتمارس المليشيات عنفا وحشيا ومهينا ضد النازحين، بمن فيهم النساء.

وتكمن المأساة في أن لجنة وقف إطلاق النار لم تناقش أي انتهاكات. فاللجنة متوقفة عن العمل، وقد اختطفها الموقّعون، حيث سيطروا على مقاعدها وأبعدوا غير الموقعين، بينما أُسكت صوت الأمم المتحدة. وفي جنوب السودان، تعتبر اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار أحد أهم ركائز اتفاق السلام الشامل. فإذا استُبعدت تلك اللجنة سيُصاب الاتفاق بالشلل. وهذا هو بالضبط حال اتفاق سلام دارفور في الوقت الحاضر. لذلك، فإن الشرط الثالث هو البدء بمعالجة الانتهاكات لاتفاق سلام دارفور عن طريق لجنة جديدة لوقف إطلاق النار، على أن تكون ممثلة للجميع وذات سلطة.

ولأن اتفاق سلام دارفور لم يُطبق، ما زالت الانتهاكات تُرتكب بلا رادع. ومعظم أبناء دارفور فقدوا الثقة في الاتفاق. وكثير منهم لم يقبلوا به منذ البداية. فلنكن واقعيين. فالاتفاق في شكله الحالي، وإن كان اتفاقا جيدا، نظريا، لن يحظى بتأييد كاف فيما يتجاوز من وقّعوا عليه بالفعل. وسيتعين علينا أن نشرع في مشاورات جديدة، ولكن يجب أن نتجنب تسمية تلك المشاورات بأنها استئناف لمفاوضات السلام. علينا أن نتكلم وأن نضيف وأن نحسّن وأن نعطي الفرصة لمن يشعرون بأنهم مستبعدون، وهؤلاء

يشكلون ثلث سكان دارفور على الأقل. ويجب أن نضمن لهم مصالحهم، على الورق وعلى أرض الواقع على حد سواء. وهذا هو الشرط الرابع لإحياء اتفاق سلام دارفور.

وهناك شرط خامس. فمجلس الأمن عندما اتخذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، أوضح كل الوضوح أن المجتمع الدولي يريد تحولا من قوة حفظ السلام الحالية التابعة للاتحاد الأفريقي إلى قوة تابعة للأمم المتحدة. وطلب المجلس أيضا موافقة الحكومة على هذا النشر. والحكومة، من جانبها، كان موقفها واضحا كل الوضوح منذ شباط/فبراير. فهي ترفض هذا التحول. وهذا ليس من الحكمة في شيء. فبعثة الأمم المتحدة في السودان أثبتت أنها قوة حفظ سلام منصفة وفعالة في جنوب السودان. ويمكننا، وسنفعل، نفس الشيء في دارفور.

إن الأمم المتحدة لا تستحق ما قيل عنها من جانب القيادة السياسية السودانية. ونحن لا ننوي أن نعيد الاستعمار أو أن نهيئ لآخرين لكي يفعلوا ذلك. وليس لدينا أجندة خافية. وهدفنا الوحيد هو حماية البشر، مع احترام سيادة الدولة السودانية. لقد أعلن الأمين العام كوفي عنان بوضوح أنه ''بدون موافقة الحكومة السودانية، لن يكون التحول ممكنا''. ومع ذلك، فإن الحصول على موافقة الحكومة يتطلب إجراء مشاورات. والتحول إلى قوة تابعة للأمم المتحدة ينبغي أن يكون جذابا للقيادة السودانية للحصول على تأييدها. وهذا يتطلب أيضا بناء الثقة وبعض الوقت. ويقتضي ذلك ممن يؤيدون التحول وممن يرفضونه على حد سواء أن يمتنعوا عن السير على طريق التصادم الحالي. كما أنه يتطلب بقاء القوة الحالية التابعة للاتحاد الأفريقي في موقعها ريثما يتم الحصول على الموافقة. فقوات الاتحاد الأفريقي الآن ليست بنفس الفعالية التي كانت عليها قبل سنة، وإن كان وجودها أساسيا. وخروج تلك القوات سيترك سكان المخيمات بدون حماية ويعرّضهم لكل من يريد الإضرار بهم واستئناف عمليات التطهير على غرار ما حدث في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

تلك هي خمسة شروط جوهرية لعملية دارفور للسلام حتى تنتعش وتصحو من غيبوبتها. إنها، مجتمعة، تشكل خطة على الأمد القصير – مثلا، حتى نهاية العام. وإذا فعلنا ذلك، يمكننا أن نرسم خطة للفترة التي تليها. واستنادا إلى تجربتنا في الميدان، سيكون من دواعي سرورنا البالغ أن نشاطر المجلس وجهات نظرنا حول المميزات الخاصة لتلك الخطة على الأمد البعيد.

النقاط الخمس هي: استمالة كل طرف إلى الاشتراك؛ إقرار هدنة؛ إصلاح لجنة وقف إطلاق النار؛ استئناف المحادثات لتحسين اتفاق دارفور للسلام؛ والخروج من طريق الصدام، داخل السودان وعلى الصعيد الدولي أيضا. وباختصار، فصل ما يجب عمله اليوم لإنقاذ اتفاق دارفور للسلام عن إجراءات الغد اللازمة لمرابطة قوة سلام مجددة كاملة القوة في الميدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برونك على إحاطته الإعلامية.

بما أنه لا توجد قائمة بأسماء المتكلمين في هذه الجلسة، أرجو من أعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات أن يبلغوا الأمانة العامة برغبتهم تلك.

باسم أعضاء المجلس، أرحب ترحيبا حارا باللورد ترايسمن، وكيل وزارة الدولة البرلماني للشؤون الخارجية بالمملكة المتحدة.

اللورد ترايسمن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الممثل الخاص برونك على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الجهود الجمة التي دأب هو وأعضاء فريقه على بذلها لجلب السلام والأمن إلى السودان. إن التقدم في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام يعود إلى

جهودهم إلى حد كبير. وقد أوضح الممثل الخاص برونك بجلاء في هذه الجلسة العصرية المشاكل المستمرة.

يجب علينا أن نواصل العمل على تثبيت أركان اتفاق دارفور للسلام الذي ظلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تؤدي دورا قيِّما فيه. وكما تجلى من زيارة المجلس للسودان في شهر أيار/مايو، من الواضح أن إشاعة السلام في جنوب السودان تعتمد أيضا على قدرتنا على تأمين السلام في دارفور.

في ٣١ آب/ أغسطس، قرر المجلس أن ينيط ببعثة للأمم المتحدة دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. والمجلس يظل متحدا في رأيه بأن الحل الوحيد للأزمة في دارفور يكمن في قوة للأمم المتحدة. والاتحاد الأفريقي ذاته والمجلس ما فتئا يحبذان الانتقال من قوة للاتحاد الأفريقي إلى قوة للأمم المتحدة منذ أشهر عديدة. ولقد أدركنا جميعا أن مهمة تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المعقّدة تتطلب عملية سلام متعددة الأبعاد تكون أكبر وتحظى بدعم أفضل. وهذا لا يعني انتقاصا من الجهود الاستثنائية التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، التي أنجزت المهمة إنجازا رائعا في ظروف شديدة الصعوبة، وإنما إدراكا يتشاطره الزعماء الأفارقة كلية بأن الأمم المتحدة أقدر على توفير الدعم الدولي الشامل المستدام لبناء السلام الذي تحتاجه دارفور.

لا يجوز أن ترفض حكومة السودان حتى الآن القبول بفكرة نشر قوة للأمم المتحدة في دارفور، رغم تعاونها الناجح مع قوة الأمم المتحدة في جنوب السودان بولاية تكاد تكون مطابقة. والأسوأ من ذلك أن حكومة السودان اقترحت الأخذ بنهجها هي القاضي بتنفيذ اتفاق دارفور للسلام بالقوة العسكرية، النهج الذي يخرق الاتفاق والتزام الحكومة به، وينتهك القرارين ١٥٩٠ (٢٠٠٥) و ١٥٩١(٢٠٠٥). وعلى حد تعبير السيد كوفي عنان، سيشكل هذا كارثة لسكان المنطقة.

لقد بلغنا نقطة حرجة جدا بالنسبة إلى مستقبل دارفور. ودعاة الخصومة، كما سمعنا قبل قليل، عادوا إلى العنف، وبدأت جماعات المعونة الإنسانية وبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور تمنى بخسائر بالأرواح، إلى جانب سكان دارفور الأبرياء. ويجب علينا أن نوقف الانهيار نحو الفوضى. وإن حكومتي تعتبر أولويات حل المأساة في دارفور واضحة وإلزامية.

أولا، حكومة السودان والجماعات المتمردة يجب أن توقف القتال في دارفور فورا – ما أطلق عليه الممثل الخاص برونك بالهدنة.

ثانيا، الأطراف التي لم توقع على اتفاق دارفور للسلام يجب أن تقبل به ويجب على الجميع أن ينفذوه.

ثالثا، يجب علينا أن نحول دون ظهور فراغ أمني. حكومة السودان يجب أن توافق على مواصلة قوة الاتحاد الأفريقي وأن تقبل بنقلها إلى قوة للأمم المتحدة. وينبغي لنا أن نطلب، في ظل الإدراك الكامل لجسامة هذا الطلب، بأن يواصل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مهمته الجسورة والشاقة في دارفور، بينما نواصل نحن تكثيف جهودنا لإقناع حكومة السودان بالقبول بقوة للأمم المتحدة تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ونتطلع إلى الاجتماع الحاسم للاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

إن الأمم المتحدة ونحن جميعا يجب أن نعمق ونعجل من دعمنا لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبصورة أعم لجهد الإغاثة الإنسانية في دارفور.

إنني متأكد من أننا نفهم بوضوح لماذا تمتلك الأمم المتحدة الحق بل وواجب طلب ذلك من حكومة السودان.

إن حجم الكارثة بلغ مستوى هائلا بالفعل: ٠٠٠ ٢٠٠ شخص بريء لقوا حتفهم؛ ما يقرب من مليوني شخص شُردوا من ديارهم؛ ما يقرب من ٣ ملايين شخص في دارفور يعتمدون على المعونة الدولية للبقاء على قيد الحياة، وقد قطع المقاتلون المعونة عن نصف مليون إنسان؛ وتشرد ٠٠٠ ٥٠ شخص آخرين في غضون الأسبوعين الأخيرين. تصوروا ما سيجلبه مزيد من التدهور. إن آثار الأزمة الحالية على الإقليم – على تشاد بصورة خاصة – ومخاطر المضاعفات الحلزونية تثير القلق بشكل بديهي. إننا نحتاج إلى مقترحات لتقديم المساعدة الإنسانية والأمن للمخيمات في شرق تشاد.

الحتمية الأخلاقية التي تحتم على المجتمع الدولي أن يتصرف، والتي بينها الأمين العام ببلاغة الأسبوع الماضي في هذه القاعة، واضحة. كل دولة عضو بالأمم المتحدة احتضنت في اجتماع قمة العام الماضي مفهوم المسؤولية عن الحماية. وأكد المجلس ذلك بقرار عن حماية المدنيين تولت المملكة المتحدة صياغته، واعتمده بالإجماع في ربيع هذا العام، واستشهد به في وقت لاحق في القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي وضعت صيغته المملكة المتحدة أيضا، قبل ثلاثة أسابيع.

هذه أولا وفي المقام الأول مسؤولية تتحملها الدولة المعنية عن حماية مواطنيها. ومن الواضح أن السودان لا يوفر الحماية لشعبه في دارفور، بل على العكس. وفي حالات كهذه يصبح معنى المسؤولية أن المجتمع الدولي له الحق في الانخراط، بجهود لمساعدة الدولة المعنية أولا على الاضطلاع بمسؤولياتها. وهذا ما فعلته الأمم المتحدة في جنوب السودان، وهو ما نريد جميعا أن نراه يحدث في دارفور.

لكن مسؤوليتنا لا يجوز أن تنتهي هنا إذا قوبلت عروضنا بتقديم المساعدة بالرفض. لا يسعنا، بضمير حي، أن نسمح للحالة في دارفور بأن تتدهور من أزمة إلى كارثة بسبب المخاوف التي لا أساس لها من الصحة التي تراود حكومة الخرطوم. يجب علينا لذلك أن نضاعف جهودنا – في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي – كأصدقاء للسودان ولسكانه، وأن نوضح المساهمات الإيجابية التي ستساهم بها الأمم المتحدة في دارفور، في احترام كامل لسيادة السودان وبالإبقاء على الطابع الأفريقي إجمالا للقوة، وهو ما أوضحه المجلس مرارا وتكرارا. ويجب أن نوضح أيضا فوائد السلام بالنسبة إلى الحكومة السودانية والشعب السوداني في الميادين الاقتصادي والسياسي والأمني والإنساني. السودان بلد يتمتع بموارد اقتصادية عظيمة. وينبغي له أن يكون قوة اقتصادية يُحسب حسابها، لا بؤرة أزمات إنسانية. ويجب أن نوضح أيضا أن المسؤولية عن الفشل – زيادة الصراع والموت في دارفور – لن تتحملها الأمم المتحدة، بل يتحملها المسؤولون عن ذلك الفشل. إنها ستقع على عاتق أولئك الذين يمنعون نشر قوة حفظ سلام للأمم المتحدة لحماية شعب دارفور والذين يرفضون عرض الدعم الدولي لاتفاق دارفور للسلام وسيادة السودان حسبما ينص عليه القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ذلك ليس السيناريو الذي نريده أن يتحقق؛ ولكنه طريق ربما يتعين علينا أن نقطعه إذا لم تتراجع حكومة السودان عن معارضتها لإرادة المجتمع الدولي وقراراته.

وأنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وفي دارفور، كما هو الحال في جنوب السودان، فإن المتوقع هو إحلال السلام وليس نشوب الحرب. ولكن في دارفور، خاصة، فإن ذلك التوقع معلّق بخيط رفيع. وإذا انقطع ذلك الخيط، سيدفع سكان دارفور ثمنا باهظا.

وإن كانت أممنا المتحدة وهذا المجلس يعنيان أي شيء، فلا بد أن نبذل الجهد لتفادي حصول ذلك. وفي

١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وجّه كوفي عنان سؤالا إلى المجلس هو: ''هل يمكن للمجتمع الدولي، بعد أن قصّر في حق شعب رواندا ساعة حاجته، أن يكتفي بالفرجة بينما تتعمق هذه المأساة؟'' (S/PV.5520، الصفحة ٣). وكان الرد على سؤال الأمين العام مجرد ''لا''. وإذا كانت حكومة السودان مهتمة حقا برفاه مواطنيها وحمايتهم، فلا يوجد أي سبب لعدم موافقتها على نشر قوة للأمم المتحدة.

وبالنسبة لنا اليوم، فإن المسألة لا تتعلق بحفظ ماء الوجه؛ وإنما تتعلق بإنقاذ الأرواح. وينبغي أن نوضح ما يمكن أن تتوقعه حكومة السودان من المجتمع الدولي إذا تحملت مسؤولياتها في دارفور، وما يمكن أن تتوقعه إذا لم تتحمل هذه المسؤوليات. وينبغي ألاّ يساور الشك أحد في تصميم المجتمع الدولي على إيجاد تسوية للصراع.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان برونك، على إحاطته الإعلامية الشاملة، التي نود أن نؤكد على عناصرها التالية. أولا، إن الملاحظات المتعلقة بإحراز تقدم محدود في وفاء الطرفين بالتزاماتهما في إطار اتفاق السلام الشامل لا تبعث على الاطمئنان. ونؤمن بأن من الضروري إحراز المزيد من التقدم في المجالات الرئيسية، مثل ما يتعلق بالالتزام بتقاسم السلطة والثروة في اتفاق السلام الشامل، وخاصة بشأن النفط.

ونود أيضا أن نذكر أن سن التشريعات اللازمة لإنشاء اللجان الوطنية لحقوق الإنسان والخدمة المدنية والأراضي واللجان الانتخابية ما زال معلّقا. وفي الوقت نفسه، بالرغم من أن بعض مختلف هيئات وقف إطلاق النار تعمل بشكل جيد وتضطلع بدور هام في التسوية السلمية للعديد من الحوادث التي وقعت، فإن القيود التي ما زالت تفرضها السلطات على أنشطة مراقبي بعثة الأمم المتحدة في السودان في أبيي تشكِّل انتهاكات واضحة لاتفاق السلام الشامل.

وتلك القيود تقع ضمن حالات عدم امتثال الحكومة للالتزامات التي قطعتها في اتفاق مركز القوات. وتشمل هذه القيود، على سبيل المثال، إلقاء القبض على الموظفين الوطنيين في بعثة الأمم المتحدة في السودان واحتجازهم. ونناشد السلطات الامتثال الكامل لالتزاماتها، ونناشد الطرفين التنفيذ الكامل وليس بصورة انتقائية، لأحكام اتفاق السلام.

كما نناشد الحكومة أن ترفع فورا تلك القيود المفروضة على إمكانية وصول العون الإنساني، وخاصة في ولايات كسلا والبحر الأحمر والقضارف، وأن تنسق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم المساعدة اللازمة لإعادة إسكان المجتمعات المحلية، بغية تفادي تكرار الحوادث مثل التي وقعت في دار السلام بتاريخ ١٦ و ١٧ آب/أغسطس.

وكما بيّن السيد برونك، فإن تنفيذ اتفاق السلام الشامل دخل مرحلة جديدة مليئة بالتحديات، وينبغي أن يحرز تقدم كبير في مجالات إصلاح قطاع الأمن وإصلاح الشرطة وعودة الأشخاص المشردين داخليا، وإجراء التعداد الوطني وإجراء الانتخابات المقبلة، مع الاستمرار الفعال في تنفيذ برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بغية تخفيض ويلات المشكلة الخطيرة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا شك أن كل ذلك سيسهم في تقريب السكان من إدراك فوائد السلام الذي ظلوا يأملون به لفترة طويلة جدا.

ولكن ذلك السلام لن يصبح ممكنا إلا إذا نعم البلد كله بالسلام، حالما تنتهي الحالة الحرجة التي ندركها جميعا في دارفور في إطار حل دائم لا يقوم على أساس الإكراه والعنف.

إن حالة السبات التي وصفها السيد برونك من فوره فيما يتعلق باتفاق السلام في دارفور تستدعي القلق البالغ. وكان السيد برونك واضحا للغاية في قوله إن من الضروري دعم قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وإنه بغية تحقيق ذلك لا بد أن تعرب حكومة الخرطوم عن موافقتها على انتشار قوات الأمم المتحدة لتشمل دارفور، أيضا – وبعبارات أخرى، التنفيذ الفوري للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وينبغي ألا ننسى مسؤوليتنا عن الحماية، وبالتالي لا بد لنا أن نستجيب.

ويمثل اتفاق السلام الشامل الأساس الراسخ الذي يقوم عليه تنفيذ اتفاق السلام في دارفور. ومن الضروري أن يحظى كلا الصكين بدعم جميع الأطراف، لأنهما يشكلان حلولا سياسية لكلا الصراعين تم التوصل إليها عن طريق التفاوض. وبهذه الطريقة وحدها سيصبح من الممكن تجاوز الصراع وعدم الاستقرار وإرساء الأسس لبناء مجتمع يرتكز على المساواة واحترام حقوق الإنسان للجميع.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر السيد برونك على إحاطته الإعلامية التي قدمها من فوره للمجلس. ولاحظنا، في الإحاطة الإعلامية للسيد برونك فضلا عن تقرير الأمين العام (S/2006/728)، عددا من النقاط المشجعة التي أود أن أذكرها في البداية، فيما يتعلق بجنوب السودان. ويمثل استقرار حالة الأمن والحالة الإنسانية عنصرا إيجابيا لأنه، بدون ذلك، لا يمكن إحراز تقدم. ولكن لا بد ألاّ ننسى الحالة القائمة في جنوب السودان، على النحو الذي أشار إليها الممثل الخاص، ونطاق التحديات الإنمائية المتمثلة في تلك المنطقة.

إن تنفيذ العناصر الأمنية لاتفاق السلام الشامل أمر يدعو إلى التشجيع. وفي جوبا في حزيران/يونيه الماضي، نوهت بعثة مجلس الأمن بعمل اللجنة العسكرية لوقف إطلاق النار. وانسحاب القوات المسلحة من مناطق بعينها حيث كانت منتشرة في السابق أنجز بشكل عام وفق الاتفاق، وشكّل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبالنسبة للشرق، فإن إجراء محادثات يبعث على الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية للمشاكل في تلك المنطقة، كما نأمل، بدون المرور بالتجارب التي تعيّن على المناطق النائية الأخرى في البلد أن تمرّ بها.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن يساعد التوقيع، في ٢٦ آب/أغسطس، على اتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة على تحسين الحالة الأمنية لسكان جنوب السودان.

وبالرغم من تلك العناصر، التي نرحب بها، فإن من الواضح أن عملية السلام في جنوب السودان تبقى عملية هشة جدا. وبالإضافة إلى المسائل الأمنية، حصل تأخير كبير بشأن عدد من العناصر الرئيسية للاتفاق – وأقلها العناصر التي لم تصل إلى مرحلة الجمود الكامل. بل إن ذلك أمر يستدعي قلقا بالغا لأن تلك المجالات المختلفة، وخاصة تقاسم الثروة وتقاسم السلطة، هي مسائل تتطرق للأسباب الجذرية للصراع.

وأود أن أشير إلى أن الأمم المتحدة وافقت على إرسال قوات إلى جنوب السودان، في محاولة ليست واسعة النطاق فحسب، بل أيضا طويلة الأجل. والجدول الزمني الذي حدد بشكل أوّلي في إطار اتفاق السلام الشامل يستمر لأكثر من ستة أعوام. وبالتالي لا بد أن نضمن ألا يستمر الجهد إلى وقت غير محدد. وهنا، سأغدو ممتنا للسيد برونك لو أطلع المجلس على ما إذا كان الجدول الزمني – بخلاف تغيير موعد إجراء الانتخابات الوطنية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ – يمكن أن يتعرض للخطر من جرّاء حالات التأخير الحالية.

ويشعر وفدي بالأسف إذ يلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة في السودان ما زالت تواجه عددا من الصعوبات الإدارية، في بعض الأحيان بالرغم من شروط اتفاق مركز القوات. ويبدو لنا أن إزالة تلك الصعوبات ستشكل التدبير الأول – وبدون شك، التدبير الأبسط – الذي يمكن أن تتخذه حكومة الوحدة الوطنية لتسريع تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وأخيرا، يود وفدي أن يؤكد من جديد على شعوره بالقلق العميق حيال الحالة في دارفور. فقد وصف السيد برونك بعض التطورات المقلقة ونتائجها على السكان المدنيين.

لقد أتيحت الفرصة لوفد بلدي مؤخرا ليُطلع مجلس الأمن على موقفه بهذا الشأن، وبصفة خاصة، ليُشدد على وجوب مواصلة الجهود المطردة، لا سيما، فيما يتعلق بحكومة السودان، حتى تستطيع الأمم المتحدة استلام مقاليد الأمور من عملية الاتحاد الأفريقي في أقرب وقت ممكن، وذلك بموجب القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

أود أن أطرح سؤالا على السيد برونك. لقد أحطنا علما بما عرضه من عوامل بشأن الحالة البالغة الصعوبة فيما يتعلق باتفاق دارفور للسلام، لعدة أسباب منها عدم موافقة العديد من المجموعات على التوقيع عليه. أود أن أسأل السيد برونك عن بعض التفاصيل حول كيفية إقناع من لم يوقعوا على اتفاق دارفور للسلام للانضمام إليه، من خلال ما ذكره من مناقشات جديدة مع الأطراف.

السيد بولتن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود الإعراب عن شكري للممثل الخاص برونك على إحاطته الإعلامية التي قدمها هنا اليوم، وللأمين العام على تقريره المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر (S/2006/728). ويبين ذلك التقرير أن بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع، اضطلعتا بدور رئيسي في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

لقد قللت جهود الأطراف لتنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل المتعلقة بالأمن من احتمال تجدد الصراع في جنوب السودان في المستقبل. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، فقد أظهرت الأطراف قدرتها على حل المشاكل الطويلة الأمد من خلال التعاون. وتم ذلك في مناخ يسوده الأمن بفضل دعم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وفي الأيام القادمة، سيكون ضروريا للغاية وقف تصعيد الصراع على نحو مماثل في إقليم دارفور السوداني. إننا نستنكر أعمال العنف الجارية في دارفور وما تسفر عنه من تدهور في الحالة الإنسانية. وفي هذا الظرف الدقيق، يجب على مجلس الأمن التأكيد مجددا على ضرورة الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلى عملية للأمم المتحدة بموجب القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، وسابقه القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

وبما أن حكومة الوحدة الوطنية أثبتت قدرتها على تجاوز عقود من أعمال العنف في جنوب السودان، من خلال الامتثال لأحكام اتفاق السلام الشامل، والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام فيجب عليها إذن الاستعداد لضمان مستقبل أفضل لمواطنيها في دارفور، باحترام اتفاق دارفور للسلام، وتعزيز عملية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والتعاون على نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان في دارفور.

سنعمم بعد ظهر هذا اليوم مشروع قرار بشأن السودان نعتزم فيه عقد اجتماع للخبراء يوم غد الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر. وسيروم مشروع القرار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، التي ستنتهي في ٢٤ أيلول/سبتمبر، حتى نتمكن من ضمان استمرار عمليات الأمم

المتحدة في الجنوب. وسيضع مشروع القرار الذي نحن بصدده في الحسبان، كذلك، توسيع بعثة الأمم المتحدة في السودان بموجب القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ومن الحيوي أن نوسع هاتين البعثتين بشكل متزامن لكي نضمن أن المساعدة العاجلة لبعثة الأمم المتحدة، كما نص على ذلك القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، لن تتعرض للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، أود استرعاء انتباه أعضاء المجلس إلى دعوة وجهتها اليوم الدانمرك والولايات المتحدة، بناء على طلب من وزيري الخارجية في بلدينا، إلى وزراء خارجية أعضاء المجلس، لحضور اجتماع، يوم الجمعة ٢٢ أيلول/سبتمبر الساعة ١٦/٠٠. لقد وجهت حكومتا الدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى وزراء خارجية جميع أعضاء المجلس، بالإضافة إلى وزراء خارجية كندا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، والسنغال، ورواندا، وهولندا، وتشاد، والنرويج، ومصر، والجزائر. ويحدونا أمل كبير في أن يستطيع الوزراء الحضور.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): في المستهل، أود أن أعرب عن شكري ليان برونك على إحاطته الإعلامية، التي كانت، كالعادة تنويرا بليغا ودقيقا جدا عن الحالة. إن ما أحرزته جميع الأطراف من تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، خاصة في مجال الأمن، موضع ترحيب كبير. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان من دور هام. وقد أحطنا علماً بما ورد في التقرير عن مصاعب في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وما اتصف به التنفيذ من انتقائية. ونؤيد تأييدا كاملا بيان الأمين العام القائل بأنه ليس هناك أي التزام اختياري ضمن الالتزامات الواردة في اتفاق السلام الشامل. وعدم الامتثال لأحكام اتفاق السلام الشامل، خاصة فيما يخص أبيي، مدعاة للقلق. والتطلع إلى جني ثمار السلم لم يحقّق بعد. وقد يؤدي هذا إلى تلاشي الدعم الشعبي الذي يحظى به اتفاق السلام الشامل، مما يستلزم إيلاءنا له مزيدا من الاهتمام والدعم في الأشهر القادمة.

إن السودان يشغل مكانا ذا أولوية عالية في جدول الأعمال في نيويورك هذا الأسبوع. ولسوء الطالع، ليس سبب ذلك هو التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بل الحالة المقلقة للغاية في دارفور. ويعقد، هذا الأسبوع، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، اجتماعا لمناقشة مستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويسعدنا ما أجراه القادة الأفارقة من حوار نشط مع الرئيس البشير خلال الأيام القليلة الماضية في هافانا. ونأمل أن تكون الجهود المكثفة لهذا الأسبوع مثمرة وأن تؤدي إلى التنفيذ الفوري والشامل للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

وفي الأسبوع الماضي، عقد المجلس جلستين مفتوحتين استمعنا فيهما لتقارير مفزعة عن الحالة الإنسانية المتردية في دارفور، والحشد العسكري، والغارات الجوية والاحتمالات الكبيرة لانهيار اتفاق دارفور للسلام. سوف لن أعيد ما أشرت إليه من نقاط خلال تلك المناقشات، لكنني سأقتصر على التشديد على إمكانية انتقال التدهور في الحالة إلى الجنوب. وهناك بالفعل إشارات تنذر بأن استمرار تدهور الحالة في دارفور سيجعل من العسير التقيد باتفاق السلام الشامل، وقد يؤدي إلى زعزعة استقرار العلاقات بين الشمال والجنوب.

إن حكومة جنوب السودان تواجه مخاطر كبيرة. إننا نرحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس كير مؤخرا معربا عن تأييده لنشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور. والحالة الراهنة تشكل بالتأكيد تحديا لحكومة الوحدة الوطنية.

ويوفر هذا الأسبوع فرصة فريدة لحكومة السودان للإقلال من الخطب العامة الرنانة، والإقدام على اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح الشعب السوداني بأسره.

وتتجه أنظار العالم إلى نيويورك هذا الأسبوع. والتوقعات عالية، إذ يرجى من قادة العالم بذل قصارى جهدهم لتقديم الغوث لشعب دارفور. ونحن كذلك لن ندخر أي جهد. ونحن، شأننا في ذلك شأن السفير بولتن، نأمل أن يستطيع كل المدعوين لاجتماع الجمعة المشاركة، وأن نتمكن، من خلال ذلك الاجتماع، وغيره من الأنشطة الجارية في نيويورك هذا الأسبوع، من تسريع تنفيذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، ومعالجة الأزمة الإنسانية في دارفور.

وفي ختام كلمتي، أود إبلاغ المجلس بتأييد الدانمرك لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة إضافية مدها إثنا عشر شهرا. وفي الوقت ذاته، نتطلع إلى توسيع عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كما قرر ذلك فعلا مجلس الأمن.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن شكرنا للسيد برونك على إحاطته الإعلامية المنيرة.

إننا نرحب بما ينبغي أن يكون تفاؤلا حذرا أُعرب عنه بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ومن المشجع أن الجمعية التشريعية لجنوب السودان تجتمع بصفة منتظمة، وأن ٣٠٠ كيلومترا من الطرق قد تم إزالة الألغام منها، و ١,٦ مليون طفل في جنوب السودان يذهبون إلى المدارس، و ١٦٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا قد عادوا إلى جنوب السودان في النصف الأول من هذه السنة. وننوه التنويه ببعثة الأمم المتحدة في السودان على مساهمتها في هيئة بيئة جعلت تلك الإنجازات ممكنة.

غير أننا نشعر بالقلق لأنه رغم ما يتحقق من تقدم بسيط، لم يكن بالإمكان الوفاء بالتزامات الأطراف في المجال الأمني، و لم يتم حل المسائل المتعلقة باقتسام السلطة والثروات وترسيم الحدود. ومن ثم فنحن ندعو إلى مثابرة كل من الجانبين على بذل الجهد للوفاء بالتزاماهما في تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل.

ولا بد لنا أيضا في هذه الظروف من الإعراب عن قلقنا إزاء استمرار القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في السودان. وليس ثمة ما يدعو لأن يكون الحال كذلك.

ولا شك أن تنفيذ اتفاق السلام الشامل سيُحدِث أثرا على عملية السلام في دارفور. وما لم يُحرز تقدم ملموس في تنفيذ هذا الاتفاق، سوف تتقلص الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وتحقيقا لصالح كل من سكان جنوب السودان ودارفور، نحث أطراف الاتفاق من جديد على العمل بهمّة أكبر فيما يتعلق بجميع المهام ذات الصلة باتفاق السلام الشامل.

وفيما يتعلق بدارفور، نتطلع إلى اجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المزمع عقده على مستوى القمة يوم الأربعاء. ونرجو أن يوافق مؤتمر القمة على اقتراح تمديد ولاية البعثة الأفريقية في السودان حتى يتسنى المضي فيما نص عليه القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) من تعزيز القوات.

غير أن من الجدير بالإشارة أنه بينما كانت مفاوضات أبوجا للسلام جارية، كان الكثيرون حول هذه الطاولة وفي أماكن أخرى يشعرون بأنها تستغرق أطول مما ينبغي. وقد أبدى السيد برونك رأيا مفاده أنها حتى لو استغرقت عاما واحدا لكانت النتيجة كما هي.

ونرى أن اتفاق دارفور للسلام يوفر الإطار الأساسي للسلام في دارفور. ونريد أن نحذّر من تشجيع الأطراف الخارجة عن هذا الإطار من التماس توافقات مختلفة تتجاوز أحكام اتفاق دارفور للسلام. وستؤتي جهودنا أُكُلها لو أننا وجهنا الأطراف صوب احترام ذلك الاتفاق وشجعناهم على

محاولة التراضي وفقا لأحكامه. وعليه فنحن نواصل حث حكومة السودان على القبول بتحويل البعثة الأفريقية إلى بعثة للأمم المتحدة.

لقد عانت تترانيا من مهانة الاستعمار. ونقسم ألا نستسلم للاستعمار ثانية قط. فنحن حريصون على سيادتنا ونغار عليها ونصونها. ومن ثم فلن نكون شركاء قط في أي جهود ترمي إلى استعمار أي بلد أو إعادة استعماره. أما تحويل البعثة الأفريقية في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، فهو من أجل مصلحة السودان وشعبه، وليس عملية لإعادة استعمار السودان. ويلزم أن يحدث، وبصفة عاجلة.

السيدة تينكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نشكر السيد برونك على عرضه الممتاز للموضوع. ونرى أن المعلومات التي زودنا بها بالغة الفائدة. ويساورنا القلق لدى سماعنا بالركود الذي طرأ على تنفيذ الالتزامات المفروضة بموجب اتفاق السلام الشامل أو بضآلة ما يحرزه من تقدم. ونود أن نحث جميع الأطراف ذات الصلة على الامتثال بشكل كامل للالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب اتفاق السلام الشامل وعدم إيلاء أولوية لبعض تلك الالتزامات على حساب بعضها الآخر.

وأرى من المهم أن نبدأ العمل بشكل عاجل فيما يتعلق بمسألتي تقاسم السلطة وتقاسم الثروة، وهما حجر الزاوية في الاتفاق. ومن الجوانب الأخرى التي تحتاج إلى التزام سياسي عاجل لجنة وقف إطلاق النار.

والسودان بلد آخذ بأسباب النمو الاقتصادي ويستفيد من ارتفاع أسعار النفط. ومن المهم للحكومة أن تضع سياسة تتسم بالشفافية الكاملة في معالجتها لإيرادات النفط وأن تضطلع بمسؤوليتها الرئيسية عن ضمان التنمية لشعب السودان بأجمعه. ويمكن عمل ذلك من خلال الأخذ بسياسات وبرامج لمحاربة الفقر وفي إطار من الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ونعرب عن اتفاقنا مع ما جاء في تقرير الأمين العام بشأن ضرورة دعم الجهات المانحة والمجتمع الدولي لشعب السودان في مواجهة تحديات عملية السلام، وتقديم المساعدات المالية والتقنية والسياسية اللازمة لتنفيذ برنامج اتفاق السلام الشامل.

ويُقال إن السلام لا يتجزأ. وبعض التقدم الذي تم إحرازه بموجب اتفاق السلام الشامل يمكن أن يتأثر بشدة إذا لم يُحرز في الوقت ذاته تقدم في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. ونعرب عن تقديرنا للشروط الخمس التي يطرحها السيد برونك لانتشال اتفاق السلام الشامل من غيبوبته العميقة، ونتفق معها. ونعرب عن أسفنا لأن حكومة السودان لا تريد أن تفهم أن الهدف من عملية حفظ السلام في دارفور ليس سوى العمل بالتعاون مع سلطاتها على تنفيذ اتفاقات السلام والأمن وحماية سكان دارفور الذين لا يجدون في الوقت الحالي أي حماية على الإطلاق.

وتدل التطورات الميدانية على ما لهذا من أهمية عاجلة. فتدهور الأوضاع الأمنية وتقييد المساعدات الإنسانية معناه تعريض الملايين لخطر عظيم، يضعهم على شفا أزمة إنسانية. وفي هذا السياق، من المهم أن يواصل مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وجميع البلدان المهتمة بالأمر التماس طريقة لإقناع الحكومة بالإسراع في تنفيذ القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، ولا سيما بتقديم الدعم اللازم لفعالية تنفيذ اتفاق دارفور للسلام وحماية المدنيين.

ونود أن نعرب أيضا عن تأييدنا لتوصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان.

ولدينا سؤال للسيد برونك فيما يتعلق بافتقار لجنة وقف إطلاق النار إلى الإرادة السياسية. ما هي التفاصيل التي

تكتنف هذه المسألة، وما السبب في الانتهاك المستمر للالتزامات بوقف إطلاق النار؟

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بالشكر للسيد برونك، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية البالغة الفائدة اليوم. وتثني اليابان على الجهود التي يبذلها السيد برونك ومعاونوه في بعثة الأمم المتحدة في السودان لضمان احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان، وسنواصل دعمنا لجهودهم. وفي هذا السياق، قد تنظر اليابان في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان على النحو الذي يوصي به الأمين العام ومشروع القرار الذي تقوم الولايات المتحدة بتعميمه في هذا الصدد.

وفيما يتعلق باتفاق السلام الشامل، من دواعي اغتباطنا أن ننوه بالتقدم المشجع الذي تم إحرازه، بما في ذلك المتعلق بترتيباته الأمنية، كاستمرار نقل القوات السودانية المسلحة إلى خارج جنوب السودان، وإتمام نقل الجيش الشعبي لتحرير السودان من شرق السودان، وتنفيذ بعض آليات أمنية أخرى. غير أن من دواعي القلق حدوث حالات تأخير كبيرة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والمسائل المعلقة بترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. ولا بد أيضا من الإعراب عن القلق بشأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ المسائل الرئيسية من قبيل المتعلقة بتقاسم الثروة وتقاسم السلطة. ونود أن نشجع الأطراف على أن تبذل قصارى وسعها من أجل إحراز تقدم في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بمسألة أبيي، فقد لاحظنا أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفقا على السعي إلى إيجاد حل سياسي. ونتوقع أن تؤدي المناقشات بين الطرفين إلى حل نهائي. ومن جهة أخرى، فإن القيود العديدة المفروضة على أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان تثير قلقنا ولا بد من تحسين الوضع بدون تأخير.

وفي حين تشكّل عودة التصعيد في أنشطة مجموعات مسلحة أخرى في جنوب السودان تهديدا للأمن في المنطقة، فإن اتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة - نتيجة لجهود الوساطة التي قامت بها حكومة جنوب السودان - يشكّل قطعا خطوة إيجابية، ونأمل أن يسهم في تحسين الوضع الأمني في جنوب السودان.

أما بخصوص الحالة في الشرق، فإننا نتطلع إلى الاختتام المبكر لمفاوضات السلام الجارية برعاية حكومة إريتريا.

وبالنسبة إلى دارفور، فإننا نتشاطر الرأي تماما بأن التعامل مع اتفاق السلام في دارفور له أثر مباشر على الاستقرار في السودان ككل، ولذلك، فإننا ندعم الطريقة التي تستجيب بها بعثة الأمم المتحدة في السودان لطلبات الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالاتصالات، والإمدادات، والنقل، والإعلام والمسائل الإنسانية. ونرحب أيضا بحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة تواصل بذل جهودها لإقناع المجموعات التي لم توقّع بعد على اتفاق السلام في دارفور بأن تدعم الاتفاق والتنفيذ الفوري للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦).

إن كل ذلك حسن ويستحق الثناء. ولكن الحقائق في دارفور، بما فيها مصير اتفاق السلام في دارفور، التي يواجهها المجتمع الدولي تبدو قاتمة شيئا ما، وتبعث على القلق العميق. وقد وصف السيد برونك اتفاق السلام في دارفور بأنه في حالة من السبات العميق، وحدد خمسة شروط أساسية لإنقاذه. وجاء في بعض ما قاله إن هناك حاجة إلى عدم الربط بين ما ينبغي عمله اليوم لإنقاذ اتفاق السلام في دارفور وبين إجراءات المستقبل الرامية إلى إيجاد قوة سلام متجددة ومعززة بشكل كامل في الميدان. وأرجو من

السيد برونك أن يشرح لنا بمزيد من التوسع ما قصده بذلك، وأن يقدم لنا بعض التفاصيل الإضافية. وأود أن أرجوه أيضا أن يشاطرنا آراءه بالنسبة لما سماه العناصر الأساسية للخطة طويلة الأجل في دارفور.

وفي الختام، تشاطر اليابان الأمين العام وجهة النظر التي عبّر عنها، وهي أن استمرار تقديم المساعدة إلى شعب السودان أمر أساسي من أجل الاستجابة إلى توقعات الشعب من منافع السلام في ظل الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. وقد وفّت اليابان حتى الآن بالتعهد الذي قطعته في مؤتمر أوسلو عام ٢٠٠٤، من خلال دفع ما يزيد على بليون دولار. وتنوي اليابان النظر في إمكانية تقديم مساعدة إضافية من أجل توطيد السلام وإعادة التعمير الإنساني والتنمية في السودان.

السيد لي جونهوا (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نضم صوتنا إلى صوت المتكلمين السابقين الذين شكروا الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان برونك، على إحاطته الإعلامية التي تميزت بنفاذ البصيرة. كما نود أن نشكره على جهوده في إطار عملية السلام بين الشمال والجنوب في السودان.

نود أن نشير إلى نقطتين اثنتين. أولا، فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل، ومنذ إقامة حكومة الاتحاد الوطني في السودان، فقد انخرطت هذه الحكومة في تنفيذ الاتفاق بطريقة جدية، بمساعدة المجتمع الدولي، وأحرزت بعض التقدم. ومع أن الحالة ليست تماما كما نتمنى، إلا أنها بصفة عامة تسير في الاتجاه الصحيح، ونحن نقدر ذلك. وفي الوقت ذاته، نأمل أن يبذل الشمال والجنوب في السودان المزيد من الجهود لبناء الثقة والتعاون، وبالتالي، لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

كما أننا نرحب بحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة استكملت انتشارها تقريبا هناك، وانخرطت في تنفيذ عملياتها بشكل نشط، وفقا لولايتها الموكلة من مجلس الأمن. وقد أدت البعثة دورا هاما في تعجيل تنفيذ اتفاق السلام الشامل وفي تحسين عملية المصالحة بين الشمال والجنوب في السودان. ونحن نؤيد أيضا تمديد ولاية البعثة.

وكما أشار إليه الأمين العام، فإن عملية السلام في السودان قد وصلت مرحلة حافلة بالتحديات، وتتطلب مساعدة مالية دولية عاجلة لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة توطين اللاجئين، وإعادة التعمير الوطني. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام، الذي حث المانحين على الوفاء بتعهداتهم لتقديم المساعدات للعملية في حينها، لكي يجني شعب السودان منافع السلام الذي حققه اتفاق السلام الشامل، ولكي يكون ممكنا للسلام الحقيقي أن يستتب.

وأود أن أشير أيضا إلى الحالة في دارفور. ومنذ قليل، طرح السيد يان برونك خمس نقاط فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام في دارفور. إننا نقدر الملاحظات التي قدمها. وفي رأينا أن مسألة دارفور لها أثر هام على اتفاق السلام الشامل. ولكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أيضا أن مسألة دارفور تختلف عن المسألة بين الشمال والجنوب، وبالتالي تتطلب حلا مختلفا، ولكنه مع ذلك، يأخذ في عين الاعتبار الحل الخاص بمسألة الشمال والجنوب.

وقد أدت بعثة الأمم المتحدة في السودان دورا هاما لأنها حظيت بدعم وتعاون حكومة السودان. ونشر بعثة تابعة للأمم المتحدة في دارفور ينبغي أن يقوم على أساس المبدأ نفسه. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان بإجراء مفاوضات هامة بشأن هذه المسألة، ونأمل أن يدعمها مجلس الأمن في ذلك ويتعاون معها كلما اقتضى الأمر. وينبغي له،

بصفة خاصة، أن يتخذ تدابير فعالة للتغلب على المصاعب التي تواجهها البعثة الأفريقية في السودان. ونرحب بأن بعثة الأمم المتحدة في السودان سوف تستمر في تقديم المساعدات التقنية والإمدادات للبعثة الأفريقية في السودان، وندعم جهودها تلك.

وتؤمن الصين أيضا بأنه طالما استمرت الأطراف المختلفة في السودان بالعمل بروح التفاهم المتبادل والثقة والتعاون وفي تنفيذ اتفاق السلام الشامل واتفاق السلام في دارفور، وعلى شرط أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم، فإن السلام والاستقرار سيستتبان هناك.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر السيد برونك على عرضه لآخر المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان وعن الحالة في دارفور. ويشيد وفد بلدي بجهود السيد برونك، وكذلك جهود جميع موظفي الأمم المتحدة في السودان، الذين يعملون دون كلل لمساعدة الشعب السوداني في تحقيق السلام وصنع مستقبل أفضل.

كما نحيِّي الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في السودان لدعم اتفاق السلام الشامل ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. وفي الوقت ذاته، نؤيد ملاحظات السيد برونك حول الطابع الهش للسلام في جنوب السودان، وضرورة استمرار التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويساورنا القلق إزاء فجوة الثقة الآخذة في الاتساع بسبب غياب التقدم في تنفيذ بعض جوانب اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك التزامات تقاسم السلطة وتقاسم الثروة بموجب الاتفاق.

وثمة جانب مقلق آخر، وهو استمرار الطريق المسدود فيما يتعلق بوضع منطقة أبيي. وفي هذا الصدد، ندعو جميع ذوي المصلحة إلى إحراز تقدم، لأن هذه المسألة ما زالت تعرقل اتفاق السلام الشامل وتهدد أمن المنطقة بأسرها. ونتفق مع السيد برونك على أن هذه المسألة يمكن اعتبارها امتحانا لتنفيذ اتفاق السلام الشامل برمته، وندعو حكومة الاتحاد الوطني إلى حل مشكلة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب في أقرب موعد ممكن للحيلولة دون تعريض فرصة السلام بين شمال وجنوب السودان للمخاطر.

وهناك مسألة أخرى ينبغي للأمم المتحدة أن تعتبرها أولوية هامة – وهنا نتفق مع السيد برونك بهذا الشأن – وهي دعم إصلاح القطاع الأمني. ونشيد بدور بعثة الأمم المتحدة في السودان في هذا الصدد.

إننا ندعم محادثات السلام في جوبا بين أوغندا وجيش الرب للمقاومة ودور الوساطة الذي تقوم به حكومة جنوب السودان. وقد كان التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢٦ آب/أغسطس تطورا إيجابيا، ونأمل أن يستمر سير الأمور في هذا الاتجاه.

وكما قال لنا السيد إغلاند يوم الجمعة (انظر S/PV.5525)، فإن جوبا تمثِّل أفضل فرصة أتيحت لنا حتى الآن لتحقيق السلام في المنطقة. ونشاطر الرأي في أنه لا يمكن أن يكون إفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة من قِبل جيش الرب للمقاومة. بيد أن من المهم أهمية حاسمة، في نفس الوقت، أن تستمر عملية السلام الآن، وأن يبين أن السلام والعدالة يمكنهما أن يعملا معا.

ونرحب بتحسين العلاقات بين السودان وإريتريا. وفي هذا الصدد نود أن ندعم المساعدة المقدمة من قِبل بعثة الأمم المتحدة في السودان في المحادثات بين حكومة السودان والجبهة الشرقية. وينبغي أيضا تشجيع بعثة الأمم المتحدة في السودان على دعم الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق دارفور للسلام كما يتوخاه القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ونأسف لأن موقف الحكومة السودانية سلبي لحد الآن. نحن نتفق تماما مع

الملاحظة التي أبديت في التقرير الحالي للأمين العام (S/2006/728) والتي مفادها أن القادة في الخرطوم يتحملون في النتيجة المسؤولية الكاملة عن السبيل الذي يختارونه في نهاية المطاف.

ونعتقد، ونحن نعي التردي الخطير للحالة في دارفور، بأنه ينبغي القيام بكل جهد من أجل إنقاذ اتفاق السلام لدارفور وتأمين تنفيذه الكامل. بيد أنه لا يمكن أن يستعمل كذريعة لمهاجمة الذين لم يوقعوا عليه. ونرى أن السبيل الوحيد لإيجاد ظروف مؤاتية لعملية السلام في دارفور هو سبيل انتقال سريع إلى عملية نشيطة تقودها الأمم المتحدة وتكون قادرة على التصدي للحالة المعقدة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد نعتقد أن جميع أحكام القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) ينبغي أن تنفذ على نحو كامل وبسرعة.

ونأمل في أن تفهم الحكومة السودانية أن مشاركة الأمم المتحدة في حماية المدنيين وفي تيسير تنفيذ اتفاق دارفور للسلام هي في المصلحة المثلى لكل الشعب السوداني. ونتفق مع السيد برونك على أن اهتمام الأمم المتحدة الطويل الأمد بجنوب السودان هو البرهان الأمثل على أن المنظمة ليست لديها خطة خفية في السودان وأن هدفها الوحيد هو مساعدة الشعب السوداني على إحلال سلام دائم ومستدام في كل أرجاء البلد.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ننضم في الإعراب عن شكرنا للسيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام في السودان، على الإحاطة الإعلامية الشاملة. ونلاحظ التقدم المحرز من قِبل الأطراف السودانية في الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاق السلام الشامل، بخاصة في مجال الأمن.

ونرى يقينا بعض الزخم الإيجابي، ولكن التقدم بطيء جدا فيما يتعلق بجوانب كثيرة من الاتفاق، ويُحرز تقدم لا يستحق الذكر في بعض المجالات الهامة، بما في ذلك تقاسم السلطة وتقاسم الإيرادات المستمدة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك صادرات البترول. إن مسألة الحدود بين الشمال والجنوب لم تحل حلا كاملا بعد. ومن الطبيعي أن هذه مسألة معقدة. بيد أنه يجب علينا أن نحرز التقدم، بالمشاركة الفعالة من جانب الأمم المتحدة، في هذه المجالات بأقرب وقت ممكن.

ومن الطبيعي أن الأطراف السودانية تقع عليها المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. لقد قلنا في عدة مناسبات إن التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب سيُساعد إذا حُقق على نحو سريع وفعال الصراع في مناطق أخرى من السودان، ودارفور على نحو خاص. ونتوقع إحراز التقدم الدائم في تلك المناطق قريبا، خصوصا شرق السودان. ونتفق مع تقييم الأمين العام والسيد برونك في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بدارفور لاحظنا باهتمام كبير العناصر الخمسة التي عرضها السيد برونك على مجلس الأمن للنظر فيها. وهي تعكس على نحو مناسب، عموما، المسائل التي لم تحل في سياق تسوية في دارفور. من الواضح أن من الضروري أن تبذل جهود لجعل اتفاق دارفور للسلام شاملا بقدر الإمكان.

وفي هذا الصدد أود أن أسأل السيد برونك عما يعتقد أنها المسائل ذات الأولوية التي تكون مستقبلا مجال العمل مع أطراف دارفور والتي تبقى خارج إطار اتفاق دارفور للسلام. سيتوقف حل هذه المسائل على نحو مباشر على احتمالات تثبيت الحالة في دارفور. وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يؤدي دورا هاما في التثبيت. ونحن على ثقة بأن ولايته ستمدد بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر.

وفي هذا الصدد فإن وفد بلدي قوي التطلع قدما إلى اللقاء الذي سيعقده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيويورك. ونأمل في أن يكلل ذلك اللقاء بالنجاح، من ناحية القرارات التي تتخذ فيما يتعلق بمستقبل عمليات الاتحاد الأفريقي، وفيما يتعلق عموما بالسعي المستمر إلى تحقيق حل سياسي ودبلوماسي سلمي لأزمة دارفور.

وعقب ذلك الاجتماع لعل مجلس الأمن ينبغي له أن ينعقد مرة أخرى لتقييم الحالة على أساس القرارات التي سيتخذها أعضاء الاتحاد الأفريقي والأطراف السودانية.

هنا أود أن أؤكد مرة أخرى على أن من الحيوي، كما ذكر وفد بلدي في حالات كثيرة داخل هذه القاعة وخارجها، مواصلة الجهود البناءة والحوار مع القيادة السودانية في الخرطوم من أجل تحقيق تسوية مقبولة على نحو متبادل وتشجيع فهم دور الأمم المتحدة في حفظ السلام في دارفور. ولا نرى بدائل من ذلك الحوار. ونحن نعي وعيا قويا بتعقيدات ما يضطلع به المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في هذا الصدد، ولكن الحوار يجب أن يستمر. ومن المشجع أن الأمين العام يحركه قدما وأنه على اتصال مباشر برئيس السودان.

ولذلك نتوقع أن تكون لجهد التضامن هذا نتائج سيدعمها مجلس الأمن ابتغاء التوصل إلى تسوية سريعة وشاملة في دارفور وفي كل أنحاء السودان.

السيد بيابورو – ابورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر السيد برونك على إحاطته الإعلامية الشاملة المستنيرة. ونحن ممتنون للأمين العام على تقديمه إلى المجلس التقرير المعروض علينا (S/2006/728) الذي يجعل من الممكن تنفيذ اتفاق السلام الشامل والوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، كما يرد في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥).

وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى إحراز بعض التقدم فإنه يثير كثيرا من المسائل المقلقة. يصيب وفد بلدي القلق، وذلك أقل ما يقال، من أن الانتظار الطويل على نحو زائد عن الحد لفوائد السلام سيبدد على نحو دائم الآمال لدى السكان المصابين إصابة بالغة، وسيعيد إشعال الأزمة وبالتالي يزيد من معاناة الشعب. نحن نرى بطئا مفرطا. يحث وفد بلدي الأطراف في اتفاق السلام الشامل على التنفيذ الحازم لجميع مواده، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة تقاسم السلطة والثروة.

ويشعر وفدي بالسرور إزاء العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان ودعمها لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، بهدف تعزيز المصالحة بين الأطراف، فضلا عن تقديم المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ونأسف للقيود التي فُرضت على أنشطتها. وعلى الرغم من تحسن الأمن في جنوب السودان، لا تزال الحالة هشة بسبب وجود المجموعات المسلحة وتداول الأسلحة. ونخشى أن تعرض هذه الحالة التقدم الذي تم إحرازه للخطر. وتوفر عملية السلام الجارية في دارفور وفي جنوب السودان فرصا حقيقية ينبغي أن يستخدمها القادة في السودان خير استخدام بغية تخفيف معاناة الناس. ويشدد وفدي أيضا على أن الحوار بين مختلف الأطراف في دارفور يشكل عنصرا هاما يرمي إلى إشراك الأطراف كافة في تنفيذ الاتفاق وفي تدعيم المصالحة. والعملية ضرورية لإحلال السلام في دارفور.

وختاما، لا يسعني إلا أن أبدي ملاحظتي بأن رفض قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وانسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من منطقة دارفور يمثل مجازفة هائلة؛ ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ تلك المجازفة، ولا سيما

في ضوء التطورات على أرض الواقع. ونرحب باتفاق وقف القتال بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. ويحدونا الأمل في أن يساعد الاتفاق على تخفيف معاناة السكان في شمال أوغندا.

ونؤيد توصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لمدة ١٢ شهرا، لغاية ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ونلاحظ الدعوة التي أصدرها وفد الولايات المتحدة الأمريكية من فوره.

السيد يانكي (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا الإعراب عن التقدير للسيد برونك على تقييمه النيّر جدا لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ويشير ذلك التقييم إلى سجل مزدوج من النجاحات والارتكاسات. وهو يبين أيضا أن بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تحقق إنجازا عندما تتقبلها الدولة المستقبلة بصفتها شريكا في تذليل المشاكل. ونتطلع قدما إلى مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة والى اعتماده في وقت مبكر.

وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2006/728) بوضوح، تقدم بعثة الأمم المتحدة في السودان بالفعل دعما حاسما إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويؤكد ذلك على أن التوسيع المقترح لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى دارفور يمثل إضافة منطقية وطبيعية لما يحدث بالفعل ويرمي إلى تعزيز العمل الذي يجري فعلا. لذلك، أعتقد أن اتخاذ قرارانا في الوقت المناسب ايجابي جدا، ونناشد الجميع إبداء تعاوهم.

إن التقييم الذي قدم مقلق جدا في بعض الجوانب الرئيسية، وخاصة فيما يتعلق ببعض أجزاء اتفاق السلام الشامل التي تهدف إلى معالجة الأسباب الأساسية للصراع في جنوب السودان. ولكن تبين الإخفاقات أيضا لماذا يصعب جدا حل مشكلة دارفور وربما لماذا تعارض حكومة السودان معارضة ضارية نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة.

باختصار، يبدو لي أنه يجب على حكومة السودان أولا اتخاذ قرار استراتيجي معين. ويتمثل ذلك القرار الاستراتيجي في قبول كل المجموعات العرقية في السودان كمواطنين على قدم المساواة، لأن ذلك يرتبط بالأسباب الجذرية للصراع. ونعرف بوضوح أن ذلك الجانب من اتفاق السلام الشامل – تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ومعاملة المشردين داخليا – لم ينجح. و لم نحرز أي تقدم في عملية استعراض الدستور والإصلاح التشريعي وقوانين الانتخابات ذات الأهمية الحيوية. ومع ذلك، فإنها تشكل لب الجانب المتعلق بتقاسم السلطة في الاتفاق.

وفيما يتعلق بتقاسم الثروة، نعرف أيضا أن هناك خلافا قائما بين المفوضية القومية للنفط ووزارة الطاقة والتعدين. ووراء المناورات الفنية، هناك أيضا مشكلة حقيقية تتمثل في اتخاذ القرار بشأن ما الذي يجب أن يذهب وإلى من. ومسألة من يمتلك الاختصاص وما إلى ذلك ليست مجرد مشكلة فنية أو قانونية. فتقاسم الثروة يمثل صميم المشكلة. وينطبق الشيء ذاته على الحدود – أبيي والحدود بين الشمال والجنوب – كما شرح ذلك السيد برونك.

و لم أكن أرغب في إقامة الصلة بموضوع معين، ولكن مع الأسف لا يمكن تفسير الحقائق بطريقة أخرى. وهنا، أتكلم عن معاملة المشردين داخليا. لقد سمعنا بوضوح ما قاله السيد برونك: إن الاعتداء الجنسي يستخدم كأداة للحرب. وكيف نفسر نقل الأشخاص قسرا من مخيمات المشردين داخليا؟ لماذا لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في السودان من الوصول إلى أولئك الأشخاص لكي تعرف احتياجاقم ومن ثم تدافع عنهم؟ وأين هم؟ هل نقول إن قصف القرى وحرقها يشكلان الجزء الأول من استراتيجية

لحصر الناس في المخيمات ومن ثم نقلهم لاحقا، من أماكنهم قسرا؟ لا أعرف ذلك ولكن هذا ما توحيه الحقائق على أرض الواقع. ويتعين علينا قراءة تلك الحقائق في ضوء مشاكل تقاسم السلطة وتقاسم الثروة التي جرى إيضاحها في التقرير. وبالنسبة لنا، لا يوجد تفسير آخر، ما لم تتمكن حكومة السودان من تقديم المزيد من المعلومات عن تلك المسألة.

ويتجلى كذلك من التقييم الذي قدمه الممثل الخاص أن اتفاق دارفور للسلام يتداعى، وليس ذلك بالضرورة لأن بعض الأطراف لم توقع على الاتفاق. ولكن من الواضح أنها لم تشهر السلاح مرة أخرى وتحاول زعزعة الحالة؛ إنها لم توقع على الاتفاق فقط. فلماذا لم توقع عليه؟ وفقا للمعلومات المتوفرة لنا، لم تكن الأطراف راضية عن مسألتين: تقاسم الثروة والتعويض. لذا، كيفما عالجت الموضوع، تعود إلى لب المشكلة.

وختاما، نحن جميعا سعداء جدا لأن الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يؤديان دورا في هذا الأمر، ولكن دعونا لا ننسى: أن ما نفعله يمثل تحسينا للواجهة. ونحن لا نرغب في قوة لتحسين الواجهة يمكن دفعها جانبا بسهولة. إننا نرغب في قوة يمكن أن تحدث فرقا. فإذا لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في السودان من تخليص معدات اتصالاتها من الجمارك في ثمانية شهور، وإذا حُظر عليها الوصول إلى أجزاء معينة في السودان، يمكن التساؤل فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة المقترح ، ما هي الشروط التي ستعمل بموجبها: ما هو حجمها وولايتها؟ وهي قضايا ينبغي ألا نمر بها مرور الكرام لأن تلك القضايا ستحدث فرقا بين بعثة الأمم المتحدة في السودان القادرة على الأداء من ناحية وبين ما اعتدنا عليه من ناحية أخرى. ونعلم أن وجود بعثة الأمم المتحدة في السودان لم يحدث تغييرا كبيرا في الحالة في دارفور. لذا، ونحن إذ ننظر فيما يتعين علينا أن نفعل بين الوقت الراهن و ١ كانون الثاني/يناير، ينبغي ألا نغفل القضايا التي بينتها: حجم بعثة الأمم المتحدة في السودان وولايتها ومسألة تمكنها من الوصول إلى غاياتها.

وأخيرا، من سيكون المسؤول؟ لقد ارتكبت جرائم حرب، ويتواصل ارتكابها. ولا يمكن أن نمر بذلك مرور الكرام. وتتمثل القضية التي ما برح وفدي يصر عليها، وخاصة في السياق الأفريقي، في ضرورة معاملة البلدان كافة على قدم المساواة. فما هو سيء في كوت ديفوار سيء في السودان. واليوم، يقبع تشارلز تايلور في غياهب السجن. فماذا سيحدث لأولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب خطيرة في السودان؟

نحن لا نمتلك الأجوبة، ولكن ليس لدينا استعداد لسحب البساط على هذه القضايا.

السيد القحطاني (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أشكر السيد برونك، المبعوث الخاص للأمين العام في السودان، على الجهود التي يبذلها وتبذلها بعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وبهذه المناسبة، نحيي أطراف الاتفاق على الجهود التي يبذلونها لإنفاذ ذلك الاتفاق، وعلى التقدم الملحوظ في مجالي تقاسم السلطة والثروة، إلا أنه ما زال هناك مزيد من المسائل العالقة التي يجب على أطراف الاتفاق تسويتها لتحقيق الاستقرار والأمن والرفاهية لشعوبها. ونشد أزر بعثة الأمم المتحدة. وبهذه المناسبة، نتفق مع ما ذهب إليه السيد برونك في بيانه من أن إرسال، أو إعادة نشر بعثة الأمم المتحدة في السودان في مناطق أخرى في البلد، مثل دارفور، سيكون له آثار وخيمة على السلام في الجنوب وعلى مصير بعثة الأمم المتحدة في السودان.

إن إبقاء بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، كما قال السيد برونك أيضا، عامل أساسي ورئيسي ولا يمكن

الاستغناء عنه، إلا أنه يمكن تعزيز هذه البعثة بقوات أخرى، وبالتالي لا بد من الإبقاء عليها لضمان الأمن والاستقرار في دارفور. وكلنا أمل في أن يمدد مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي مهمة بعثة الاتحاد في دارفور حتى تنجز المهمة التي أُرسِلت من أجلها. ونجدد بدورنا مرة أخرى دعمنا من خلال جامعة الدول العربية، وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي اللازم فضلا عن الدعم الذي تقدمه جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لجهود الاتحاد الأفريقي في دارفور. ولكن، لن تؤتي هذه الجهود بثمارها بدون توفير المناخ الجيد من قبل الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن.

باختصار، سيدي الرئيس، يجب التعامل مع الحالة في دارفور بشيء من الموضوعية والشفافية والابتعاد عن العجرفة السياسية والاتهامات العنصرية والعرقية والنفاق السياسي والازدواجية في المعايير.

ونعرف جيداً الآن أن حركات التمرد هي التي تقوم بعرقلة السلام في دارفور بالدرجة الأولى، ولا بد من معاقبة من يعرقل تنفيذه، كما نصت على ذلك قرارات مجلس الأمن، حيث يبدو أن هناك تهاوناً تاماً من قبل هذا المجلس في التعاطي مع الانتهاكات التي تقوم بها حركات التمرد، الأمر الذي دفع بالرافضين للاتفاق إلى تصعيد أعمال العنف وعرقلة تنفيذ اتفاق سلام دارفور. لذلك، يجب التعامل معهم بحزم وعدم إلقاء اللوم جزافاً على الحكومة السودانية عندما تحاول صد هذه الهجمات لحماية أمنها الوطني وسيادتها الإقليمية. ونتمنى أن نعرف في هذا الخصوص ما هي وجهة نظر السيد برونك في هذه المسألة وكيف يمكن معالجتها.

ونحن نتفق مع ممثل المملكة المتحدة بأنه يجب أن توفر الحكومة السودانية الأمن لمواطنيها في دارفور. إلا أن حماية المدنيين إذا قامت بها الحكومة السودانية فإن ذلك سيُعد انتهاكاً، كما قال البعض، للقرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). فما هو الحل؟ مرة أخرى أيضاً أتمنى أن يجد لنا السيد برونك إجابة عن هذا السؤال وعن هذا التناقض في الطرح.

وأخيراً، نتمنى ألا نغلق باب الحوار مع الحكومة السودانية وألا تتخذ خطوات غير عملية أو تحبط الجهود التي تبذلها أطراف دولية، وعلى رأسها الأمين العام، مع الحكومة السودانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر السيد برونك، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانه الوافي بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل والحالة في دارفور. والاستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من التقرير الأخير للأمين العام هو أن تنفيذ الاتفاق قد تباطأ، وأنه رغم التقدم الملحوظ فيما يتصل بالترتيبات الأمنية، لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن تقاسم السلطة والثروة.

ونرحب بقيام الحكومة بإعادة نشر قواتها من جنوب السودان، وبالتالي أتم الجيش الشعبي لتحرير السودان إعادة نشر قواته من شرق السودان. ونشجع الجانبين على إبداء نفس العزم في تكوين وحدات متكاملة مشتركة. ويشجعنا أيضاً أن اقتصاد البلد بدأ يزدهر وأن اقتصاد الجنوب بدأ يجني ثمار السلام أخيراً، وبعد سنوات الحرب والحرمان. وبطبيعة الحال، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله، ولا بد أن تصل الاعتمادات التي تعهد بها المجتمع الدولي عاجلاً وليس آجلاً.

وعلى الجانب السلبي، تبرز مسألة أبيي، وكفاءة عمل اللجنة الوطنية للنفط، وعدم إنشاء لجان لحقوق الإنسان، وانعدام الأمن في الجنوب نظراً لوجود مجموعات مسلحة أخرى، وعدم وجود أي ترتيبات للانتخابات

الوطنية، وتلك بعض الأمثلة البارزة الناجمة عن تباطؤ تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ورغم كل هذه المسائل، نعتقد أن العنصر الرئيسي الذي سيحدد مستقبل ذلك الاتفاق هو توطد روح التعاون والثقة بين الطرفين تدريجياً. وفي هذا الصدد، لا يزال هناك عمل كثير.

أما بالنسبة لدارفور، فإننا نتفق مع تقييم الأمين العام بأن السلام في السودان غير قابل للتجزئة. والأزمة في دارفور إن لم يتم تسويتها قريباً فربما تنعكس تبعاتها على بقية البلاد. ومرة أخرى، ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) من جانب جميع الأطراف واحترام اتفاق سلام دارفور. وعلاوة على ذلك، فإن السماح بالوصول الإنساني إلى المحتاجين أمر يكتسي أهمية محورية. وأود أن أؤكد على ضرورة أن نعمل جميعاً معاً لمواجهة الأزمة الحالية لما يحقق مصلحة الجميع في السودان وفي المنطقة برمتها.

وأود أيضاً أن أسأل السيد برونك عن أفضل الإجراءات التي يمكن للمجلس أن يتخذها لإشراك جميع الأطراف المعنية في التوقيع على اتفاق سلام دارفور بغية إحلال السلام في البلد. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر الدانمرك والولايات المتحدة على مبادرتهما بشأن عقد جلسة يوم الجمعة القادم.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة للسيد برونك للرد على الأسئلة التي أثيرت.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): هناك سؤال بخصوص الجنوب، وهذه مسألة تخص البلد ككل. ويتعلق السؤال بمسألة الانتخابات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل. ولا يوجد سبب ملموس يدعونا إلى توقع عدم إجراء تلك الانتخابات. ومع ذلك، فليست هناك أي استعدادات لذلك. ونحتاج إلى إجراء إحصاء للسكان قبل الانتخابات، وإن كان التحضير له قد تأخر كثيراً، الأمر الذي قد يتعذر معه إجراء الانتخابات في موعدها. وهذه المسألة تناقش سياسياً في الوقت الحاضر؛ ولم تناقش على مستوى المؤسسات حتى الآن. ونقوم بالتحضير للانتخابات في حدود ولايتنا، ولكننا لا نستطيع أن ننظمها أو نبدأها؛ وكل ما يمكننا القيام به هو تيسيرها ودعمها.

وأشكر الوفود على أسئلتها بشأن دارفور. وكل الأسئلة تتصل بما ذكرته عن الخطة القصيرة الأجل، والفصل بين المسألتين، وما سيحدث على المدى الأطول. وسأحاول الآن التركيز على هذه النقاط الثلاث.

أولا، يتذكر أعضاء مجلس الأمن أنني قلت إنه ينبغي، على الأمد القصير – وهذا يعني من الآن وحتى نهاية العام – توسيع قاعدة الدعم وتطبيق هدنة، لأن أعمال القتال مستمرة في هذه اللحظة. أصلحوا لجنة وقف إطلاق النار؛ نقحوا اتفاق دارفور للسلام واجعلوه أفضل؛ تجنبوا مسار الصدام.

طُرح علي سؤال عن لجنة وقف إطلاق النار وكيف تأسست. لقد تم التوصل إلى الاتفاق في ٩ أيار/مايو. وعندما فوضنا مجلس الأمن بولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، بقراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المتخذ في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، طلبتُ من قائد البعثة أن ينظم أول اجتماع للجنة وقف إطلاق النار العسكرية في ٢٤ آذار/مارس – فورا. غير أن لجنة وقف إطلاق النار لم تنعقد بعد التوقيع على اتفاق دارفور للسلام. وحصل تأجيل ثم تأجيل. وكان ذلك الخطأ الكبير الأول. لم تعقد أي اجتماعات – في حين أن الانتهاكات استمرت. وقام فصيل ميني ميناوي بمهاجمة فصيل عبد الواحد، ثم انسحب بعد ذلك وحدث خلاف بين مجموعة الـ ١٩ والحكومة. ولم يعالج أي من تلك

الخروق: و لم يعقد أي اجتماع. وبالتالي أصبحت الرسالة أنكم يمكنكم انتهاك وقف إطلاق النار من دون جزاءات. وهذه بالضبط كانت نفس الحالة في لجنة وقف إطلاق النار بعد التوقيع على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. والفكرة أساسا كانت بناء شيء جديد. لم تكن جديدة؛ كانت نفسها. تلك كانت المشكلة الأولى.

المشكلة الثانية كانت أنه، بعد أن بدأت الاجتماعات تعقد، بعد ستة أسابيع، تم الجمع بين الطرفين الموقعين، الحكومة وميني مناوي، وتحولا إلى حليفين. وقالا إن الآخرين جميعا يجب أن يوقعوا أولا وبعدئذ يمكنهم أن ينضموا. وهكذا لديكم خروق لاتفاقات وقف إطلاق النار السابقة أيضا، التي وقع عليها عبد الواحد وآخرون. و لم يكن في الإمكان بحثها في الاجتماع لأن نصف الأطراف في القتال لم يكن مسموحا لها حضور الاجتماع. إنك تتعرض لاعتداء، ولكنك يجب أن توقع أولا وبعد ذلك يمكنك الاشتراك في الاجتماع. وهم، بطبيعة الحال، لم يفعلوا ذلك.

لقد عرضتُ ستة خيارات لحسم المشكلة: تشكيل لجان فرعية ... إلخ. وقد رُفضت كلها.

اتفاق دارفور للسلام ينص على أن دارفور يجب دمجها في نظام من مناطق منزوعة السلاح ومناطق عازلة ومناطق محايدة. وهذا التقسيم إلى مناطق يجب أن تضطلع به لجنة وقف إطلاق النار. لم يحدث أي تقسيم. وكان ينبغي أن يحدث قبل أجل نهائي محدد. و لم يعد للأجل النهائي أي معنى. وكل أجل نهائي طرح جانبا ببساطة. و لم يجر التقسيم إلى مناطق. وبدلا من التقسيم، الذي كان ينبغي أن يستند إلى الواقع السائد في يوم التوقيع على الاتفاق، بدأت الأطراف بتوسيع رقعة مناطقها عن طريق القتال. وكان بمقدورها أن تفعل ذلك لأن أحدا لم يقل لها أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك أو أن ذلك يشكل خرقا؛ وهكذا لم تجتمع اللجنة، وإن كانت قد اجتمعت فإن المسألة لم تطرحها الأطراف لأن الأطراف نفسها كانت تفعل ذلك.

خطة نزع سلاح الجنجويد تشكل، بالطبع، أهم شيء، لكن الكلمة لم يتلفظ بها تقريبا. لقد عرضتها الحكومة – متأخرا – ولكن على الأقل كانت هناك خطة. والخطة كان ينبغي أن تناقش وأن تدرس وأن يوافق عليها – أو أن ترفض ثم تحسن عن طريق لجنة وقف إطلاق النار. الخطة لم تناقشها اللجنة حتى الآن. ولكنها تمثل أهم مسألة.

الأمم المتحدة ليست سوى مراقب. وأنا شخصيا كنت في أبوجا بقصد جعل الأمم المتحدة عضوا، لكن المجتمع الدولي لم يأبه بذلك. وهكذا اكتفينا بصفة مراقب. وقد أوفدتُ نائب قائد القوة، وهو شخص يمكن التعويل عليه، لحضور اجتماعات اللجنة – بافتراض أنها ستُعقد. وغالبا ما يحدث أنه عندما يصل بالطائرة إلى الفاشر يقولون له: ''أوه، الاجتماع لن يعقد؛ لقد تقرر تأجيله لأن الحكومة ليست مستعدة بعد''، أو يسوقون عذرا آخر. لقد حدث ذلك أربع مرات. وعندما ينعقد الاجتماع، وإذا أراد طرح مسألة، فإنهم يسكتونه. والولايات المتحدة، وهي أيضا مراقب في اللجنة، لا يسمحون لها بالكلام أيضا. أما الاتحاد الأوروبي، وهو عضو، فلا يحتج على إسكات الأمم المتحدة في لجنة وقف إطلاق النار.

اللجنة ميتة بشكلها الحالي. وإنني سأسحب نائب قائد القوة من الاجتماعات لأنه لا يستطيع التكلم على أي حال. لا يسمح له بإثارة أي مسألة. وهذا هو جوابي على السؤال المثار.

لجنة وقف إطلاق النار يجب إصلاحها وتجديدها لجعلها لجنة مستقلة كاملة التمثيل لكل الأطراف المشتركة في القتال، إذا أردنا وقف إطلاق النار. ويجب أن تفوض إصدار

أوامر، شأنها شأن اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار في الجنوب: فهذه اللجنة عقدت عشرات الاجتماعات. والأطراف تحضر الاجتماعات، وتتخاصم في الاجتماعات. وهذا بالتأكيد هو ما يجب أن تفعلوه. وبعد ذلك يتوصلون إلى نتيجة ما، ونرى التنفيذ. ونبعث بمراقبينا إلى كل أرجاء جنوب السودان، وهم يثيرون مسائل. والنظام ثلاثي، وإن لم يحضر واحد من الأطراف الثلاثة لسبب ما، فإننا نغادر. أما في لجنة وقف إطلاق النار، فإن الأطراف يمكن أن تقول: ''حسنا، لا يوجد لدينا مراقبون''. هذا ليس نظاما ثلاثيا. والمراقبون لا يستطيعون الذهاب حتى يروا بأنفسهم ويسألوا ويتحرّوا عما يجري في دارفور. فلجنة وقف إطلاق النار في غيبوبة أيضا. وهذا هو الجواب.

لا بد من تحسينها وتجديدها. وبخلاف ذلك، سيستمر القتال وستستمر الخروق، ولن يتسنى تنفيذ شيء. وهذا يعني أنكم يجب أن تجلبوا الجماعات الأخرى إلى لجنة وقف إطلاق النار. بعض منها لم يرغب في التوقيع، ولكنها لم تشترك في القتال. وقالت إنها ستتقيد بالاتفاقات السابقة، ابتداء من اتفاق نجامينا وحتى الوقت الحاضر. لدينا عدد لا بأس به من الاتفاقات وقد تقيدت الجماعات بها. إحداها لم تتقيد – جماعة جديدة، جبهة الخلاص الجديدة – ونفذت هجمة في غرب كردفان. وكان ذلك بداية سيئة جدا لشهر تموز/يوليه. ولكن، كما أسلفت، ما فتئت تتعرض منذ ذلك الوقت للهجمات. والآن تدور حرب شاملة بين الحكومة والحركة الجديدة تلك.

يجب أن تتكلم معها: لديها قوة، ولديها أسلحة، وتريد أن تتكلم. ولكن إذا كان كل ما تفعله هو أن تقول لها أنها يجب أن تتوقف أولا ثم يمكنها أن تنضم، فإن هذا لن يحدث، سواء رغبتَ في ذلك أم لا. والهدف، بالطبع، هو تحقيق السلام في الميدان.

اجمعوا كل الأطراف حول المائدة – في لجنة وقف إطلاق النار وفي كل اللجان الأخرى. وكلما أمعنتم في استبعاد أطراف من كل مؤسسات اتفاق دارفور للسلام، ازداد شعور تلك الأطراف بفقدان الثقة باتفاق دارفور للسلام. وهذا التنبؤ يتحقق ويتكرر في هذه اللحظة. ولهذا يتعين توسيع هذه العملية.

وهو يعني أيضا أن اتفاق دارفور للسلام، رغم أنه نص جيد بحد ذاته، ينبغي لكم أن تشرعوا في الحديث مرة أخرى، ويجب أن تجدوا طريقة للحديث من دون أن تصفوا المحادثات بأنها بداية جديدة. هذه الحيلة الدبلوماسية يمكن اللجوء إليها دائما، ولكنكم يجب أن تضيفوا عددا من المسائل من دون أن تخفضوا ما يشتمل عليه اتفاق دارفور للسلام. ما هي بعض من تلك المسائل؟ لقد أشار ممثل غانا إلى التعويضات والثروة. بالنسبة للتعويضات، اتفق معه بالتأكيد. دولارات؟ نعم، إنه مبلغ قليل من المال. إن صرف ٣٠ مليون دولار على ما يقرب من مليونين من اللاجئين والأشخاص المشردين في الداخل لا يكفي. ولكن في اتفاق دارفور للسلام قيل إن المبلغ الأولي هو ٣٠ مليون دولار.

وبالتالي إذا رفع المبلغ إلى ٢٠٠ مليون دولار، مما يوصلنا إلى مبلغ معقول من المال لكل أسرة، فإنه، في رأيهم بالذات، لن ينتهك اتفاق السلام في دارفور، لأنه نص فقط ''بشكل أولي'' على تخصيص ٣٠ مليون دولار. ولذا يمكنكم أن تكونوا مبدعين؛ ويمكنكم أن تستخدموا بيسر بعض الأموال الدولية المخصصة لإعادة التعمير، على سبيل المثال، لغرض مثل هذا.

ثانيا، كيف يمكن أن نحقق المزيد من التحسن؟ أعتقد أنه ينبغي لميني ميناوي، مع فصيله، أن يتخذ خطوة إلى الوراء. إنه يشغل عدة مناصب؛ فهو كبير مساعدي الرئيس ورئيس السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور أيضا – إذا بدأت

هذه السلطة عملها. وهو حصل على كل شيء. وبغية التوصل إلى اتفاق مع الآخرين، مارسوا عليه الضغط الدولي ليتخذ خطوة إلى الوراء بهدف إفساح بعض المجال للآخرين. وقد يكون ذلك أمرا مفيدا، ولا يشكل انتهاكا لاتفاق السلام في دارفور لأن الاتفاق لا ينص في أي جزء منه على أن يحظى شخص بجميع تلك المناصب. ويمكن القيام بذلك بشكل مختلف؛ ويمكن التلاعب بالأعداد فيما يتعلق بتمثيل الجماعات في المجالس؛ وبدلا من ٢٠ عضوا، اجعلوهم ٢٥، وما إلى ذلك. والتلاعب بالأعداد لمجرد إعادة التفاوض على بعض الأعداد الأخرى بدون إجراء تغيير كبير فعلا على الاتفاق الشامل أمر ممكن دائما. وهذا الأمر أيضا يحفظ ماء الوجه لقادة الحركات الأخرى، الذين يتعين عليهم أن يبلغوا أنصارهم بالذات بأن ثمة محادثات جرت وأنهم حصلوا على شيء، بحيث أصبح الاتفاق الآن اتفاقا يستحق التوقيع عليه.

ثم، بطبيعة الحال، هناك نزع سلاح الجنجويد. وممثل غانا محق تماما في قوله إن المال أمر هام لهؤلاء الأشخاص. ولكن السبب الأهم لعدم إيمان السكان على أرض الواقع باتفاق السلام في دارفور يتمثل في خوفهم من الجنجويد. تلك هي المسألة الأساسية. وإذا ذهب المرء إلى الميدان – إلى جبل مرة أو إلى المخيمات – فإن السكان يتساءلون دائما "ماذا عن الجنجويد واتفاق السلام في دارفور؟" وهم سيفعلون أي شيء لوقف الجنجويد. وهذا صحيح. وتقول الحكومة إن ذلك غير صحيح، ولكن توجد مؤشرات إلى أن عددا كبيرا من الجنجويد تم إدماجهم في قوات الأمن. وقد يكون ذلك أمرا جيدا أو غير جيد. وهو طريقة معينة لنزع السلاح. وعلى أي حال، فإن السكان على أرض الواقع، الذين يقولون دائما إن الجنجويد وقوات الأمن تشكل معا هيئة واحدة، يعتقدون أن الحالة ما زالت كما كانت عليه. وهذا أمر بالغ الأهمية. وبغية جعل الأشخاص يقبلون اتفاق السلام في دارفور، ينبغي إيقاف الجنجويد. وذلك لم يحصل – والعكس صحيح.

وهذا يقودني إلى مسألة الفصل. واستخدم تلك الكلمة لعدد من الأسباب. ويعني هذا فصل العمل الذي يتعين أن نقوم به اليوم عن العمل الذي يتعين أن نقوم به غدا. واستخدم اليوم وغدا بصورة حرفية تقريبا. واليوم يجب أن نعالج هذه النقاط الثلاث التي ذكرتها، فيما يتعلق بالتوسيع والتوصل إلى هدنة وإصلاح لجنة وقف إطلاق النار واتفاق السلام في دارفور. لماذا توجد ضرورة للفصل؟ الأمر الأهم هو إحلال السلام على ارض الواقع. فأنت تتوصل إلى اتفاق للسلام من أجل الحصول على السلام على أرض الواقع، وتنشر قوة دولية ذات بأس من أجل مراقبة الاتفاق الجيد للسلام. فليكن نشر القوة ذات البأس هو الأداة، وليس الهدف. وإنه أداة لبلوغ هدف.

والمفهوم أن كل الكلام تقريبا هذا العام كان بشأن القوة، القوة ذات البأس والشكل المحدد للقوة. ولكن العمل الذي كان يتعين القيام به على أرض الواقع من أجل الحصول على تأييد الأشخاص الذين هم وراء الاتفاق تراجع بشكل تدريجي وراء الأفق.

علينا فصل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويمكن أن تصبح قوة الاتحاد الأفريقي في السودان قوة جيدة؛ وكانت القوة جيدة في البداية. وهي في الوقت الحاضر أقل من ذلك لعدد كبير من الأسباب. لا تطلبوا مني أن أوضح. وبطبيعة الحال، يمكن جعل تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان مشروطا بالانتقال، ولكنك حينئذ لا تفصلها. ويتعين أن تنشر قوة ذات بأس شديد على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن من أجل حماية السكان. وإذا كان دعم بعثة الاتحاد الأفريقي

رهنا بقبول الانتقال، فإن القوة ستتأجل لأن الانتقال لن يكون أمرا مقبولا بصورة سهلة.

ولذا علينا أن نفصل؛ وأن نفعل ذلك. وهذا هو المصطلح، الذي استخدمته دائما في هذا المجلس، بدون القول إن القوة ينبغي أن تكون من الاتحاد الأفريقي أو من الأمم المتحدة. ويذكر الأعضاء المصطلحات التي استخدمتها دائما وهي: ذات بأس وقوية وكبيرة وواسعة. والولايات الواسعة مثل الولاية المحددة في القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، التي تشكل ولاية جيدة وواسعة، هي ولايات أفضل للقوة من الولايات السابقة. ويجب تكليف قوة اكبر – قوامها ٠٠٠ ١٧ أو ٠٠٠ ١٨ فرد – ويجب نشرها في كل مكان.

وبالنسبة للمناقشات بشأن الانتقال، فإنني التمس من الأعضاء أن يقبلوا مشورتي من الميدان؛ ولديهم الحق في الحصول على مشورتي. والقرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) ''يدعو'' إلى موافقة الحكومة على الانتشار. والمجلس قال في ظل رئاسة المملكة المتحدة إنه ستجرى مشاورات ولن تنشر أي قوة بدون موافقة الحكومة. وهو ما يعني أنه سيتعين على المجلس أن يحصل على تلك الموافقة. ولن يحصل المجلس على تلك الموافقة بتكرار أن على الحكومة أن توافق. وتلك ليست سياسة، وبالتالي أجعلوها جذابة. ويعتقد الجميع في الوقت الحاضر أن الاجتماع المقبل بين كبير المعاونين لبلد ما ودبلوماسي من بلد آخر قد تنجم عنه تلك الموافقة. وذلك لن يسفر عن موافقة. ويتعين تحليل العناصر الأساسية في الوقت الحاضر. لماذا لا تعطي حكومة السودان موافقتها؟ وسواء رضينا أو أبينا، يتعين علينا أن نجري تحليلا للعوامل الأساسية.

إن حكومة السودان تتحمل المسؤوليات عن الأعمال الشيطانية، وخاصة الأعمال التي وقعت في عام ٢٠٠٣: وهي أعمال أقل الآن، ولكنها جرت بشكل خاص في الماضي. وأود أن اضطلع بدور محامي الشيطان. لا بد للمجلس أن يفهم حكومة الخرطوم. كيف تحصلون على موافقتها؟ إما بجعل العرض جذابا في الحالة الراهنة، أو بوسيلة أخرى.

أولا، إليكم كيفية جعل العرض جذابا. ربما ينجم عن إجراء مشاورات – مفاوضات، لأن الحكومة ستكون شريكا مساويا فيها – مجموعة عناصر، تدعو الحكومة إلى قبول الانتقال وتحصل، على سبيل المثال، على التزامات – اقتصاديا، تخفيف عبء الديون؛ وتجاريا، رفع الجزاءات؛ وأمنيا، البقاء في السلطة والتعاون الأمني. وحكومة السودان مناهضة للأمم المتحدة ومناهضة للغرب فيما يتعلق بحفظ السلام، ليس لأنها غاضبة فحسب، ولكن أيضا لأن هناك بعض الخشية من الجماعات المتطرفة التي ستهاجم الحكومة نفسها. وفصل رأس السيد طه، وهو أمر كان من المؤكد أن يحصل في نهاية المطاف، يشكل، بوصفه إشارة، ظاهرة نشرت الخوف في جميع أنحاء الخرطوم.

وهناك جماعات ستهاجم الحكومة إذا قالت الحكومة ''نعم'' للدول الكبرى في العالم. تلك الجماعات موجودة وهي قادمة. لذلك، هناك بعض التخوف المشروع. لقد حدثت أمور جهنمية في أفريقيا، لكن يجب عليكم التفاوض. وعليكم القيام بتحليل للقوى الأساسية الهيكلية – التي ذكرت البعض منها للتو – بغية الحصول على الموافقة. لا بد لكم من المحاولة بدلا من مجرد القول عليكم بالقبول. هذا لا يجدي نفعا.

وإذا درستم كل البيانات التي أدلى بها جميع القادة في السودان منذ ١٠ شباط/فبراير تقريبا، ستجدون أنها كانت متسقة. ولا يمكنكم اتهام حكومة السودان بأنها لم تكن تامة الوضوح والاتساق. فهي تقول ''لا''، ثم تلقى التأييد المتزايد للفظة ''لا'' تلك. وحتى أصدقاء الأمم المتحدة، وأصدقاء

اتفاق السلام الشامل – نائب الرئيس طه كان هنا في هذه القاعة قبل عام – أدلوا ببيان واضح جدا يعارض عملية الانتقال. أما المؤيدون لعملية الانتقال في السودان فلا حول لهم ولا قوة البتة. فميني مناوي استنفد كل قواه، ولا يملك أي سلطة. والحركة الشعبية لتحرير السودان تتحدث، لكنها لن تجعل من الأمر مسألة سياسية. أما معارضة الحكومة – الأحزاب الأخرى – فلا تتوفر على دعم عامة الناس، والحكومة تعرف ذلك.

لن يتم الحصول على الموافقة بكل سهولة، لهذا علينا إجراء محادثات حتى مع الأشخاص الذين اقترفوا فظائع في الماضي أو كانوا مسؤولين عنها. أعتقد أنه سيكون من الحكمة استشراف آفاق المستقبل. وفي حال عدم قبول الحكومة الدعوة – ''قبول الدعوة'' هي الصيغة اللغوية المستخدمة – قد يكون من المفيد بدء استشراف آفاق المستقبل فعلا، لأن المطالبة في كل حين بتمديد حضور الاتحاد الأفريقي لشهر إضافي لا يخدم مصالح الشعب هناك. الشعب يعيش في جو من الهلع في دارفور.

ثمة، بطبيعة الحال، خيارات أخرى. ويمكنكم تعريف الانتقال. أي شكل من أشكال الانتقال؟ يحق لمجلس الأمن طلب نصيحتي، حتى وإن لم يرد ذلك في القرار بالصيغة اللغوية ذاتها تماما.أعرف أن الفصل الثامن ينطوي على مصاعب، لكن الفصل الثامن هو أحد الاحتمالات الممكنة. إنه احتمال ممكن بموجب الميثاق. وأنا على ثقة بأن الحكومة ستقبل الفصل الثامن، وقد عبرت عن ذلك بوضوح فعلا.

ويتمثل الاحتمال الممكن الآخر في توفير دعم كبير، يُمول من ميزانية الأمم المتحدة، وليس بالتجول بين عواصم الشمال للتسول. ويشكل تقديم الأمم المتحدة دعما هيكليا كبيرا للاتحاد الأفريقي، لجعله فعالا حقا، أحد الاحتمالات الممكنة أيضا. وأعتقد أن الحكومة ستقبل بذلك – قوة تابعة للاتحاد الأفريقي، لكنها مدمجة بصورة قوية جدا في إطار دعم من الأمم المتحدة، تتم كفالتها لأمد طويل، مع كل ما يلزم من خبرة، وتظل تحمل، مع ذلك، اسم القوة التابعة للاتحاد الأفريقي. سيكون ذلك بمثابة وسيلة لحفظ ماء وجه حكومة السودان. ويقترب مما اقترحته على مجلس الأمن قبل عام ونصف في الاجتماع ذاته – أي عملية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

هذه ليست سوى الخطة باء، التي لن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد عدم قبول الدعوة. بيد أني اعتقد أنها ستصبح ضرورية في وقت من الأوقات، بسبب التشكيلة السياسية الحالية، للتفكير في الاحتمالات الممكنة والفعالة في الوقت ذاته. لقد خيب الاتحاد الأفريقي أملنا كثيرا على مدى الشهرين الماضيين. وما قلته عن لجنة وقف إطلاق النار يزيد من خيبة الأمل تلك، لأن الاتحاد الأفريقي يترأس اللجنة حاليا. غير أن الضعف ليس متأصلا فيها، إذ يمكن أن تكون أفضل بكثير. ويمكن كذلك مساعدتها على أن تصبح أفضل بكثير، كما كانت عليه على مدى الشهرين الأخيرين من عام ٢٠٠٤ وخلال عام ٢٠٠٥. يمكن تحسينها من جديد.

وباختصار شديد، لا مسّوغ للتوقعات على الأمد الطويل، إلا إذا قُبلت مثل هذه التغييرات على الأمد القصير. ثانيا، من المهم للغاية معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة في دارفور، لذلك علينا أيضا التحدث مع الشعب – العرب والقبائل العربية والرحل – الذين تتعرض مصالحهم للخطر أيضا. وإذا كانوا لا يثقون بإمكانية المحافظة على مصالحهم، فسيشكل ذلك سببا لتجدد الصراع. ويجب معالجة ذلك في إطار الحوار بين أبناء دارفور. ولم يتم الشروع بعد في الحوار بكامل أطرافه والتحضيرات له. ومن الضروري القيام بذلك في أقرب وقت ممكن مع الجماعات كافة، وألا يتم الاقتصار على تلك التي كانت طرفا في الصراع، وخاصة الجماعات الأخرى التي ستجد مبررا لمواصلة استخدام السلاح بدلا من

السعي إلى حل مرتبط بنظم حيازة الأرض واقتسام المياه. ينبغي إدراج كل تلك المسائل في ذلك الإطار.

حبذا لو كان بإمكان الأمم المتحدة إدارة الحوار بين أبناء دارفور. وما فتئت أطالب، في مناقشاتنا الداخلية، بإناطة الأمم المتحدة بالإدارة السياسية، وتكليف الاتحاد الأفريقي بالشق العسكري. الحوار بين أبناء دارفور كان سيأخذ منحى مغايرا.

ويجب علينا أيضا معالجة مسألة المصالحة الوطنية، التي تكتسي أهمية بالغة. يتم الاستخفاف بالبعد القبلي في دارفور من حيث أثره وأهميته. فثمة مشاكل قبلية كبيرة. ويمكن أن أشير، على سبيل المثال، إلى أنه خلال شهر تموز/يوليه، لم يكن أكبر عدد من الخسائر - الناس القتلى - نتيجة للهجمات التي شنتها الأطراف على المدنيين، فقد قُتل ١٥٠ شخصا جراء صراع قبلي لا علاقة له البتة بالحرب في جنوب السودان. وكما هو الحال في أغلب الأحيان، يسفر الصراع القبلي عن سقوط عشرات القتلى. لقد أسأنا تقدير شأن الصراع القبلي. ويجب علينا النظر فيه بصورة شاملة، لأنه يرتبط بالاقتصاد، والأرض، والماء، ومسائل محددة أخرى.

وعلينا كذلك مناقشة مسألة العائدين ووضع مثال يحتذى به - ليس مجمل عملية العودة لكل شخص من الأشخاص في الوقت ذاته، بل الشروع في العملية على الصعيدين الإقليمي والمحلي، للتدليل، بمساعدة قوات الحماية، على إمكانية نجاحها، وأن أولائك الأشخاص يمكنهم العودة واستئناف إنتاج غذائهم، حتى يتم بناء الثقة تدريجيا.

أتوقع أن تستغرق تلك العملية بضع سنوات، ذلك أنه لا يمكن حل مسألة دارفور ومعالجة المشاكل الجذرية في ظرف عام أو عامين. سيتطلب الأمر العدد ذاته من السنوات التي منحناها لبعثة الأمم المتحدة في السودان في إطار اتفاق السلام الشامل، أي ما لا يقل عن سبع سنوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد برونك على ما وافانا به من توضيحات.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.
